



الشركة العربية للاستثمار ش.م.ع.



التقرير السنوي 2011م



الشركة العربية للاستثمار ش.م.ع.

التقرير السنوي 2011

الصفحة	
4	نبذة عن الشركة العربية للاستثمار
5	رسالة ورؤية الشركة
6	مساهمات الدول الأعضاء في رأسمال الشركة
7	مجلس الإدارة
8	لجان مجلس الإدارة
9	الإدارة التنفيذية
11	كلمة رئيس مجلس الإدارة
13	تقرير مجلس الإدارة
31	القوائم المالية
32	تقرير مراجعي الحسابات
33	قائمة المركز المالي
34	قائمة الدخل
35	قائمة التغيرات في حقوق المساهمين
36	قائمة التدفقات النقدية
37	إيضاحات حول القوائم المالية
90	عناوين الشركة

الشركة العربية للاستثمار

أُنشئت الشركة العربية للاستثمار في منتصف عام 1974 بموجب اتفاقية دولية كشركة مساهمة عربية حكومية. والغرض الأساسي للشركة كما حدده عقد تأسيسها هو: استثمار الأموال العربية بهدف تنمية الموارد العربية، وذلك من خلال المساهمة في المشاريع الاستثمارية في قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة والمواصلات والخدمات على أسس اقتصادية وتجارية سليمة مما يحقق دعم وتنمية الاقتصاد العربي. وتتمتع الشركة بكافة الضمانات والامتيازات التي تكفلها قوانين الاستثمار السارية في الدول المساهمة بما في ذلك ضمان الحرية الكاملة لحركة الأموال وعدم خضوعها للتأميم والمصادرة.

والشركة العربية للاستثمار مملوكة من قبل حكومات سبع عشرة دولة عربية، ويبلغ رأسمالها المصرح به 800 مليون دولار أمريكي، بينما يبلغ رأسمالها المدفوع 700 مليون دولار موزعاً بين الدول المساهمة. وتمارس الشركة نشاطها انطلاقاً من مقرها الرئيسي في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية، وفرعها المصرفي في مملكة البحرين، ومكاتبها الإقليمية في كل من القاهرة وعمان وتونس.

رسالة ورؤية الشركة

الرسالة

دعم مسيرة التنمية الاقتصادية، والمساهمة في تحسين البيئة الاستثمارية في الوطن العربي من خلال القيام بدور المحفز لتأسيس وتنفيذ المشروعات في القطاعات الاقتصادية المختلفة على أسس اقتصادية وتجارية سليمة، وتوظيف نشاط الشركة المصرفي لاستقطاب الموارد العربية لتوفير التمويل اللازم للمشاريع، وتعزيز التجارة العربية اليبينية بما يساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

الرؤية

لتكون مؤسسة مالية عربية رائدة تعمل على تعبئة الأموال العربية لتلبية احتياجات الاستثمار والتمويل، من أجل تحقيق التنمية المستدامة في دول المنطقة العربية.

مساهمات الدول الأعضاء في رأسمال الشركة

نسبة المساهمة (%)	مبلغ المساهمة (ألف دولار أمريكي)	اسم الدولة	
15.68	109,744	المملكة العربية السعودية	
15.68	109,744	دولة الكويت	
15.68	109,744	الإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي)	
10.48	73,387	جمهورية العراق	
8.19	57,350	دولة قطر	
6.97	48,775	جمهورية مصر العربية	
6.97	48,775	الجمهورية العربية السورية	
6.97	48,775	دولة ليبيا	
2.68	18,744	جمهورية السودان	
1.71	11,969	مملكة البحرين	
1.71	11,969	الجمهورية التونسية	
1.71	11,969	المملكة المغربية	
1.71	11,969	سلطنة عمان	
1.61	11,287	الجمهورية اللبنانية	
1.61	11,287	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	
0.32	2,256	المملكة الأردنية الهاشمية	
0.32	2,256	الجمهورية اليمنية	
100.00	700,000	المجموع	

مجلس إدارة الشركة



الأستاذ / خليفة مساعد حمادة
نائب الرئيس
دولة الكويت



معالي المهندس / يوسف إبراهيم البسام
رئيس المجلس
المملكة العربية السعودية



الأستاذ / مطلق مبارك الصانع
عضو المجلس
دولة الكويت



الأستاذ / محمد عبدالكريم الجربوع
عضو المجلس
المملكة العربية السعودية



الأستاذ / خالد محمد سالم بالعمى
عضو المجلس
الإمارات العربية المتحدة



الأستاذ / عمر عبد العزيز آل حامد
عضو المجلس
دولة قطر



الأستاذ / عمرو علي الجارحي
عضو المجلس
جمهورية مصر العربية



الأستاذ / بدر الدين محمود عباس
عضو المجلس
جمهورية السودان



الأستاذ / بركات عرفات عرفات
عضو المجلس
الجمهورية العربية السورية



الأستاذ / يوسف عبد الله حمود
عضو المجلس
مملكة البحرين



الأستاذ / خليفة سلطان السويدي
عضو المجلس
الإمارات العربية المتحدة



الدكتور / فاضل نبي عثمان
عضو المجلس
جمهورية العراق



الأستاذ / نجم الدين الهمالي المختار الأستاذ / علي بن محمد رضا الحاج جعفر
عضو المجلس
سلطنة عمان



الدكتور / لحبيب الإدريسي العلمي
عضو المجلس
المملكة المغربية



الدكتور / فاضل نبي عثمان
عضو المجلس
جمهورية العراق

يستعين مجلس إدارة الشركة في أداء مهامه بعدد من اللجان المتخصصة، وقد كانت هذه اللجان عند نهاية العام على النحو التالي:

لجنة الاستثمار العليا:

تتولى لجنة الاستثمار العليا نيابة عن مجلس الإدارة اتخاذ القرارات الاستثمارية في مجالي المشاريع والنشاط المصرفي، في الحالات التي تتعدى صلاحيات اللجان الداخلية في الشركة. وتتكون اللجنة من سبعة أعضاء من بين أعضاء مجلس الإدارة، وهم:

معالى المهندس/ يوسف إبراهيم البسام	رئيس اللجنة
الأستاذ/ خليفة مساعد حمادة	عضو اللجنة
الأستاذ/ خالد محمد سالم بالعمى	عضو اللجنة
الأستاذ/ بركات عرفات عرفات	عضو اللجنة
الأستاذ/ عمرو علي الجارحي	عضو اللجنة
الأستاذ/ علي محمد رضا الحاج جعفر	عضو اللجنة
الدكتور/ لحبيب الإدريسي العلمي	عضو اللجنة

اللجنة المصرفية:

تتولى اللجنة المصرفية إعداد الخطط والبرامج والاستراتيجيات، ومناقشة المواضيع الخاصة بتطوير وتفعيل نشاط الشركة المصرفي وتوسيع آفاقه ومجالاته، وتعظيم العائد منه، وتقليل المخاطر. وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء من بين أعضاء مجلس الإدارة، وهم:

الأستاذ/ بدر الدين محمود عباس	رئيس اللجنة
الأستاذ/ مطلق مبارك الصانع	عضو اللجنة
الأستاذ/ يوسف عبد الله حمود	عضو اللجنة

لجنة التدقيق:

تقوم لجنة التدقيق بمساعدة مجلس الإدارة في الاضطلاع بالمسؤوليات الرقابية الخاصة بعدالة وجودة وسلامة القوائم المالية للشركة، والتزامها بالمتطلبات القانونية والنظامية واستقلال المراقب الخارجي وأداء التدقيق الداخلي، والتأكد من سلامة أنظمة الضبط الداخلي. وتتكون اللجنة من أربعة أعضاء من بين أعضاء مجلس الإدارة وهم:

الدكتور/ فاضل نبي عثمان	رئيس اللجنة
الأستاذ/ خليفة سلطان السويدي	عضو اللجنة
الأستاذ/ عمر عبد العزيز آل حامد	عضو اللجنة
الأستاذ/ محمد عبدالكريم الجربوع	عضو اللجنة

الإدارة التنفيذية للشركة



المركز الرئيسي: الرياض



فرع البحرين

المركز الرئيسي: الرياض



الرئيس التنفيذي
إبراهيم حمود المزيد

سامي يوسف محمد
ناصر سليمان الدخيل
فهد مساعد الأحمد
فهد عبدالله الحقباني
صالح محمد المقبل
جمال أحمد عيسى
خالد صالح الزغيبي

إدارة الشؤون المالية
إدارة المشاريع الإنتاجية
إدارة مشاريع الخدمات
إدارة الموارد البشرية والشؤون الإدارية
إدارة نظم المعلومات
وحدة التدقيق الداخلي
المستشار القانوني

فرع البحرين (مصرف قطاع جملة)

نبيل عبد اللطيف الصحاف
محمد أحمد مقبول
قرندر سنج بيدي
سمير مجيبا / عصام خالد
محمددين حميد منجرا
نتن قوبتا
لالنت بكرو
طاهر أحمد الطاهر
أسامة أحمد مختار

نائب الرئيس التنفيذي - المدير العام
إدارة الشؤون المالية والإدارية
إدارة الخزينة
إدارة الائتمان
إدارة العمليات
إدارة المخاطر
التدقيق الداخلي
مسؤول الإلتزام
المستشار القانوني

المكاتب الإقليمية

محمود سمور
محمد رأفت
زياد العرفاوي

مدير مكتب عمان (الأردن)
مدير مكتب القاهرة
مكتب تونس



حضرات المساهمين الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

إنه لمن دواعي سروري، أن أقدم إلى جمعيتكم العامة الموقرة نيابة عن زملائي أعضاء مجلس إدارة الشركة العربية للاستثمار، التقرير السنوي للشركة لعام 2011، والذي يستعرض نشاط الشركة الاستثماري في مجالي المساهمة في المشاريع وتقديم الخدمات المالية، ويوضح النتائج المالية التي تحققت من ذلك النشاط.

لقد تأثر المناخ الاستثماري في المنطقة العربية خلال العام بمجمل الأحداث والمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها بعض دول المنطقة، مما أدى إلى شح في الموارد المالية وتراجع ملحوظ في حركة الاستثمار. وانطلاقاً من حرصها على امتصاص الانعكاسات السلبية لتلك الأحداث والمتغيرات، عملت الشركة جاهدة على تخفيف آثارها السلبية المباشرة وغير المباشرة على نشاطها الاستثماري، وذلك عن طريق الإدارة الحكيمة للمخاطر، والتعامل المهني الواعي مع المستجدات التي تؤثر على أداء القطاعات الاقتصادية في الدول العربية.

في مجال الاستثمار في المشاريع، أولت الشركة اهتماماً خاصاً بمتابعة أوضاع محافظة مشاريعها القائمة التي اشتملت عند نهاية العام على 36 مشروعاً في 11 قطاعاً متنوعاً، وتنتشر جغرافياً في 13 دولة عربية. وتساهم هذه المشاريع في دعم اقتصادات الدول العربية من خلال توفير فرص العمل وتحسين موازين المدفوعات واستغلال الموارد الطبيعية للدول التي تستضيفها، تحقيقاً لرسالة الشركة المتمثلة في استثمار الأموال العربية بهدف تنمية الموارد العربية وفقاً لما ورد في نظامها الأساسي.

وفي مجال الخدمات المالية الاستثمارية، وبالرغم من حالة عدم الاستقرار والضبابية التي سادت البيئة الائتمانية خلال السنوات الأخيرة، استمرت الشركة في تقديم خدماتها المالية عبر فرعها المصرفي في مملكة البحرين، مستخدمة نهجاً متحوطاً لمواكبة ظروف ومستجدات المرحلة. وقد تركزت الجهود المبذولة حول تعبئة الموارد، وإدارة السيولة، ومراجعة وإدارة مكونات المحافظ، وعمليات التمويل التجاري في عدد من الدول العربية. وفي إطار اهتمامها بتطوير بيئة العمل لديها واصلت الشركة خلال العام تنفيذ برامجها لدعم الخدمات المساندة وتطويرها في مجالي نظم تقنية المعلومات والموارد البشرية.

ويسعدني وأنا أقدم هذا التقرير عن حصاد الشركة العربية للاستثمار لعام 2011، أن أعرب عن خالص الشكر والتقدير لحكومات الدول العربية المساهمة على مسانبتها ودعمها المتواصل للشركة، وأخص منها حكومة المملكة العربية السعودية التي تحتضن المقر الرئيسي للشركة، وحكومة مملكة البحرين التي تستضيف فرع الشركة المصرفي، على التسهيلات والرعاية المتميزة التي تقدمها الدولتان للشركة عبر مؤسساتهما المختلفة. كما أقدم الشكر لشركاء الشركة من المستثمرين وعمالئها الكرام.

ويطيب لي في الختام، أن أقدم الشكر لزملائي أعضاء مجلس الإدارة على مساهماتهم الفاعلة والتميزة في رسم سياسة الشركة والإشراف على تنفيذها، ولجميع العاملين في الشركة على الجهود التي بذلوها خلال العام من أجل تحقيق الأهداف المرسومة. ونتطلع بكثير من التفاؤل لتحقيق المزيد من الإنجازات في المستقبل.

والله ولي التوفيق،،،

رئيس مجلس الإدارة



المهندس/ يوسف إبراهيم البسام

تقرير مجلس الإدارة



التطورات الاقتصادية في المنطقة العربية خلال عام 2011

شهدت معظم الدول العربية خلال عام 2011 تراجعاً لافتاً في معدلات النمو الاقتصادي نتيجة للمتغيرات المتسارعة والظروف السياسية التي مرت بها بعض هذه الدول. وبالإضافة إلى التأثيرات الاقتصادية السلبية المباشرة التي نجمت عن هذه التطورات، لم تكن المنطقة العربية بمنأى عن إفرازات توابع الأزمة المالية العالمية المتمثلة في تراجع أداء الاقتصاد العالمي، وأزمة الديون السيادية الأوروبية، وارتفاع معدلات التضخم. وقد سجل الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول العربية بنهاية العام معدلات نمو بلغت 4%، باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي التي سجلت معدلات نمو مرتفعة تجاوزت 7%، مستفيدة من ارتفاع أسعار النفط، ومن الأداء الجيد لقطاعاتها الانتاجية والخدمية نتيجة استقرار أوضاعها السياسية والاقتصادية.

وقد تأثر المناخ الاستثماري في دول المنطقة العربية بمجمل هذه الأحداث والأزمات، مما أدى إلى تراجع التدفقات الاستثمارية الأجنبية والبيئية إلى دول المنطقة خلال عام 2011 بمعدل بلغ حوالي 50% مقارنة مع عام 2010. وفي ظل توفر البيئة الاستثمارية الجاذبة في بعض الدول العربية، فإن تحقيق الاستقرار السياسي سيساهم في زيادة التدفقات الاستثمارية إلى تلك الدول التي يتعين عليها أن تدعم خطط تشجيع الاستثمار بتهيئة البيئة الاستثمارية المواتية على الأضعدة الاقتصادية والتشريعية والاجرائية والمؤسسية، والاستفادة من تجارب وخبرات مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك، والاستعانة بها في تنقيح التشريعات وتحسين السياسات ذات الصلة بالاستثمار المباشر.

وفي ظل هذه الظروف يبقى التحدي الحقيقي أمام دول المنطقة العربية هو النجاح في اتباع سياسات متوازنة ومدروسة لجذب الاستثمار بوسائل تحقق الأمان والعائد الجيد للمستثمرين، وتراعي مصالح الدول المستقبلية للاستثمارات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وذلك باعتماد برامج للإصلاح الاقتصادي تساعد في ازدهار القطاع الخاص وتمكنه من القيام بدور أكبر في توفير فرص العمل وخفض معدلات البطالة في تلك الدول. كما تبقى هنالك حاجة ملحة لدفع العمل الاقتصادي العربي المشترك قدماً إلى الأمام باستكمال تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ودعم التجارة العربية البينية، وتنفيذ برنامج العمل الطموح الذي تبنته القمة العربية الاقتصادية الأولى التي عقدت في دولة الكويت مطلع عام 2010 تحت شعار «نحو تحقيق السوق العربية المشتركة»، وصولاً إلى تكامل اقتصادي عربي حقيقي.

وعلى الرغم من هذه التحديات، تحرص الشركة العربية للاستثمار على التنسيق والتعاون مع مؤسسات التمويل العربية، والشركات العربية المشتركة، ومؤسسات ضمان الاستثمار، وغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية، والجهات المروجة للاستثمار في مختلف بلدان المنطقة، وذلك من أجل التعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة وبلورتها، والمشاركة في الترويج للملائم منها، والمساهمة في رساميلها والإشراف على تنفيذها وإدارتها من أجل تحقيق أهدافها الأساسية التي حددها عقد تأسيسها. وقد اهتمت الشركة خلال عام 2011 بدعم استثماراتها القائمة في مجال المشاريع، وتقديم الخدمات المالية عبر ذراعها المصرفي في مملكة البحرين، الذي يعمل على تعبئة الموارد المالية من المؤسسات المالية في المنطقة وإعادة توظيفها لخدمة الاقتصاد العربي، بما يعزز من قدرة الشركة على المساهمة في المزيد من المشاريع.

نشاط الشركة خلال عام 2011

في ظل المتغيرات السياسية والاجتماعية التي شهدتها بعض الدول العربية خلال العام 2011، وما نجم عنها من آثار سلبية مباشرة وغير مباشرة على الأداء الاقتصادي لهذه الدول، عملت الشركة العربية للاستثمار على تكثيف جهودها الرامية إلى متابعة الآثار الناجمة عن هذه التداعيات على نشاطها في مجالي الاستثمار في المشاريع وتقديم الخدمات المالية، وعملت جاهدة على تخفيف انعكاساتها عن طريق الإدارة الحصيفة للمخاطر، والتعامل المهني الواعي مع أجواء الضبابية التي خيمت على أداء مختلف القطاعات الاقتصادية في معظم الدول العربية.

وخلال العام اضطلع مجلس إدارة الشركة بالدور المناط به، حيث عقد أربعة اجتماعات دورية، ثلاثة منها في المقر الرئيسي للشركة في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية، واجتماع في مدينة دبي بدولة الامارات العربية المتحدة. وفي ذات السياق، مارست اللجان المتخصصة المنبثقة عن مجلس الإدارة مهامها خلال العام حيث عقدت اللجنة المصرفية اجتماعين، وعقدت لجنة التدقيق أربعة اجتماعات، كما واصلت لجنة الاستثمار العليا أداء مهامها وفقاً لآلية اتخاذ



الشركة السعودية العالمية للبتر وكماويات (سبكيم) السعودية

القرارات المعمول بها والتي اتاحت لها اتخاذ قراراتها في المواضيع التي عرضت عليها. واطلع المجلس على التقارير المقدمة من هذه اللجان. وقد اطمأن المجلس على أداء الشركة ونجاحها في تحقيق نتائج جيدة نسبياً بالرغم من الظروف الصعبة التي واجهت بعض الدول العربية التي تستضيف عدداً من مشاريع محفظة الشركة.

كما واصلت الشركة نشاطها الاستثماري، الذي توزع بين الاستثمار في المشاريع، وتقديم الخدمات المالية، وتطوير الخدمات المساندة، وتعزيز العمل المؤسسي؛ مسترشدة في ذلك بتوجيهات مجلس الإدارة وبمنظومة من اللوائح والإجراءات. وفيما يلي استعراض لأداء الشركة خلال عام 2011 في مجالي الاستثمار في المشاريع وتقديم الخدمات المالية:

أولاً: نشاط الشركة الاستثماري في مجال المشاريع:

تعمل الشركة العربية للاستثمار على تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها من خلال الاستثمار المباشر في مجال المشاريع الانتاجية والخدمية. وتولي الشركة اهتماماً كبيراً بالاضطلاع بدور المحفز لاستثمار رؤوس الأموال العربية في المشاريع التي تدعم روابط التعاون والتكامل الاقتصادي العربي.

وفي سبيل المساهمة في المشاريع الجيدة، وضعت الشركة عدداً من الضوابط والمعايير الاستثمارية من أبرزها الأهمية الاستراتيجية للمشروع، والأولوية التي يتمتع بها ضمن أهداف

خطة التنمية في البلد المضيف، واعتماد المشروع بشكل أساسي على الطاقات والموارد المحلية أو العربية، وقدرة المشروع على المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي وتحقيق المزيد من الترابط بين مختلف القطاعات الاقتصادية في البلد المضيف، وتمتع المشروع بمزايا نسبية واضحة وقيمة مضافة عالية لتنمية الاقتصاد القومي، وتوفر البيئة الاستثمارية الملائمة التي تضمن نجاح المشروع وإمكانية تحقيق أهدافه، ودور المشروع في توطين التقنية المتطورة في الوطن العربي، ومراعاة الاعتبارات البيئية في الموقع الذي يتوطن فيه المشروع.

لقد تأثرت اقتصادات المنطقة العربية عموماً خلال عام 2011 بالتحويلات السياسية والاجتماعية غير المسبوقة التي شهدتها عدد من الدول العربية. وقد طالت إفراسات تلك التحويلات مختلف القطاعات الاقتصادية في دول المنطقة العربية حيث أفضت إلى انحسار في حركة الاستثمار، وندرة في فرص الاستثمار الجاذبة، بالإضافة إلى تراجع الموارد المالية. وإزاء هذه التداعيات التزمت الشركة العربية للاستثمار أقصى درجات الحيطة والحذر في اتخاذ قراراتها الاستثمارية، وركزت الشركة جُل اهتمامها على متابعة أوضاع مشاريعها القائمة، بهدف تحقيق عائد استثماري جيد من مساهماتها في هذه المشاريع. وفي ظل تلك الأوضاع بذلت الشركة جهوداً كبيرة لمعالجة المشكلات التي واجهت بعض المشاريع، وعملت على تدعيم قدرتها على الاستثمار والمنافسة، وذلك بالتعاون والتنسيق مع إدارات هذه المشاريع والجهات الأخرى المساهمة فيها. وتحت تأثير تلك الأحداث والتحويلات تابعت الشركة خلال عام 2011 موقف مشاريعها القائمة والتأكد من سلامة أوضاعها، وأقتصر نشاطها الاستثماري في مجال المشاريع على المساهمة في

زيادة رأسمال شركة تأجير لتمويل في سلطنة عمان لتعزيز قاعدتها الرأسمالية طبقاً لتوجيهات البنك المركزي العماني، ولدعم حصتها في سوق التأجير المالي في سلطنة عمان. كما ساهمت الشركة في زيادة رأسمال الشركة العربية للصناعات الصيدلانية (سيف) في الجمهورية التونسية لتلبية لاحتياجات خطة التوسعة الطموحة لرفع الطاقة الانتاجية وتحسين آليات الانتاج والرقابة والتخزين ودعم نظم المعلومات. وبلغ إجمالي مساهمات الشركة في زيادة رأسمال هذين المشروعين حوالي 2.2 مليون دولار أمريكي. وبالإضافة إلى متابعة الاستثمارات القائمة، واصلت الشركة خلال العام جهودها في البحث عن الفرص الاستثمارية الواعدة في مختلف الدول العربية بما ينسجم مع أهدافها ومعاييرها الاستثمارية.



بنك الاستثمار العربي الاردني - الأردن



مجموعة سوداتل للاتصالات المحدودة - السودان

وقد اشتملت محفظة المشاريع في نهاية عام 2011 على 36 مشروعاً، توطنت جغرافياً في 13 دولة عربية، وتوزعت قطاعياً على 15 مشروعاً إنتاجياً و21 مشروعاً خدمياً. وتضم استثمارات الشركة في القطاع الإنتاجي مشاريع الزراعة، والبتروكيماويات، والبناء والتشييد، وإنتاج الورق، والطاقة، والصناعات الدوائية. أما استثمارات القطاع الخدمي فقد توزعت على مشاريع المؤسسات المالية غير المصرفية، والمصارف، والسياحة والعقار، والاتصالات، والخدمات الطبية. وقد بلغ إجمالي رساميل مشاريع المحفظة في مختلف القطاعات في نهاية عام 2011 حوالي 7.6 بليون دولار أمريكي، بينما يقدر مجموع حقوق مساهميها بحوالي 11.9 بليون دولار أمريكي. ويبلغ مجموع استثمارات الشركة العربية للاستثمار في هذه المشاريع حوالي 350 مليون دولار أمريكي، تمثل 50% من رأسمالها المدفوع.

وتضطلع المشاريع التي تساهم فيها الشركة بدور هام في دعم التنمية الاقتصادية في الدول العربية التي تحتضنها، حيث تساهم في توفير فرص العمل، وتوطين التقنية المتطورة، واستغلال الموارد الطبيعية المحلية وزيادة قيمتها المضافة، والاستفادة من المزايا النسبية التي تتيحها تلك الموارد.

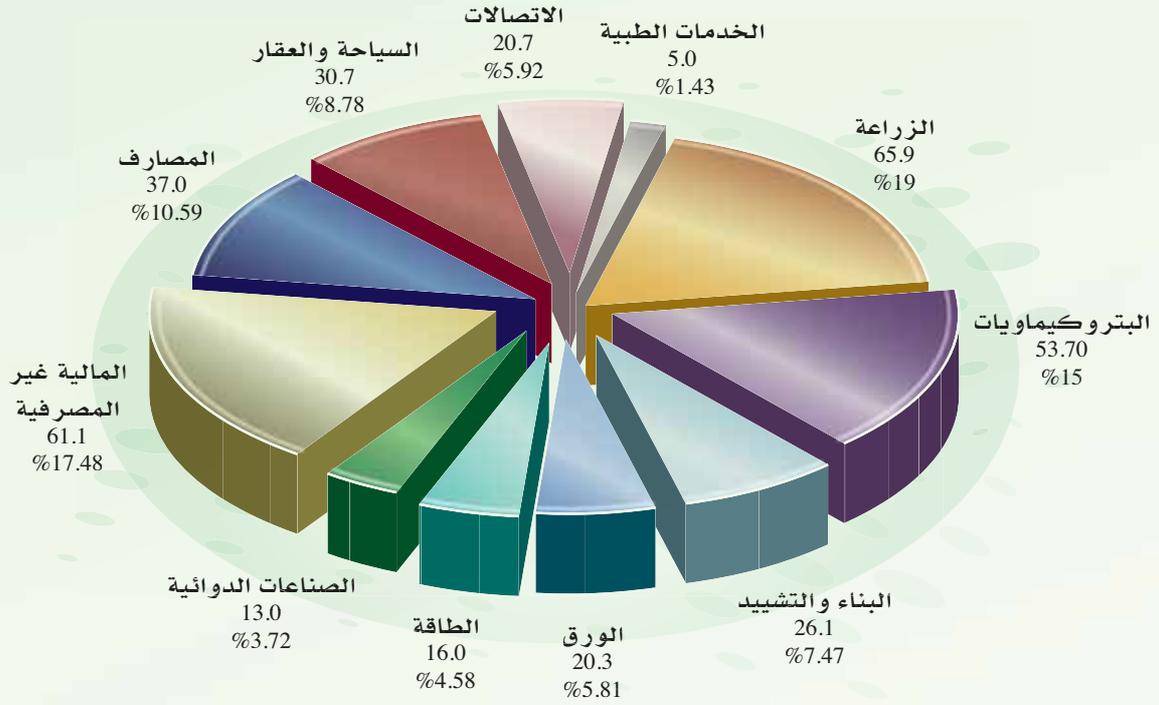


الشركة المصرية لإنتاج البروبلين والبولي بروبيلين - مصر

وفيما يلي عرضاً لمكونات محفظة المشاريع التي تساهم فيها الشركة حسب القطاعات
كما في 2011/12/31:

القطاع	التكلفة التاريخية (مليون دولار)	نسبة المساهمة إلى مجموعة المحفظة	نسبة المساهمة إلى رأسمال الشركة المدفوع
المشاريع الإنتاجية			
قطاع الزراعة	65.90	%18.86	
قطاع البتروكيماويات	53.70	%15.36	
قطاع البناء والتشييد	26.10	%7.47	
قطاع الورق	20.30	%5.81	
قطاع الطاقة	16.00	%4.58	
قطاع الصناعات الدوائية	13.00	%3.72	
إجمالي المشاريع الإنتاجية	195.00	%55.79	%27.86
مشاريع الخدمات			
قطاع المؤسسات المالية غير المصرفية	61.10	%17.48	
قطاع المصارف	37.00	%10.59	
قطاع السياحة والعقار	30.70	%8.78	
قطاع الاتصالات	20.70	%5.92	
قطاع الخدمات الطبية	5.00	%1.43	
إجمالي مشاريع الخدمات	154.50	%44.21	%22.07
إجمالي المحفظة	349.50	%100.00	%50.00

التوزيع القطاعي لمحفظه المشاريع بالتكلفة التاريخية
كما في 2011/12/31 (مليون دولار)



لجنة الاستثمار في المركز الرئيسي

مساهمات الشركة في المشاريع والشركات الاستثمارية (كما في 2011/12/31)

المشاريع الانتاجية

نسبة المساهمة	مساهمة الشركة (مليون دولار)	الدولة	المشروع أو الشركة	تسلسل
قطاع الزراعة:				
6.99%	62.40	جمهورية السودان	شركة سكر كنانة	1
1.67%	3.50	شركة عربية مشتركة	الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	2
	65.90		المجموع:	
قطاع البتروكيماويات:				
1.92%	18.00	المملكة العربية السعودية	الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات (سبكيم)	3
6.00%	7.00	جمهورية العراق	الشركة العربية لكيماويات المنظفات	4
10.00%	28.70	جمهورية مصر العربية	الشركة المصرية لإنتاج البروبيلين والبولي بروبيلين	5
	53.70		المجموع:	
قطاع البناء والتشييد:				
1.10%	2.20	شركة عربية مشتركة (الأردن)	الشركة العربية للتعيين	6
5.49%	5.10	جمهورية مصر العربية	الشركة العربية للصلب المخصص	7
10.00%	1.80	الجمهورية اللبنانية	شركة يونيسيراميك	8
16.40%	17.00	جمهورية السودان	شركة أسمنت بربر	9
	26.10		المجموع:	
قطاع الورق:				
26.67%	2.80	المملكة الأردنية الهاشمية	شركة مصانع الورق والكرتون الأردنية	10
27.31%	17.50	المملكة المغربية	شركة سليلوز المغرب	11
	20.30		المجموع:	
قطاع الطاقة:				
9.98%	16.00	المملكة العربية السعودية	الشركة الوطنية للإنتاج الثلاثي للطاقة	12
	16.00		المجموع:	
قطاع الصناعات الدوائية:				
19.01%	5.10	المملكة العربية السعودية	شركة مصنع المحاليل الطبية	13
12.40%	6.90	جمهورية العراق	الشركة العربية لصناعات المضادات الحيوية ومستلزماتها	14
4.02%	1.00	الجمهورية التونسية	الشركة العربية للصناعات الصيدلانية	15
	13.00		المجموع:	
	195.00		إجمالي المشاريع الإنتاجية	

مشاريع مدرجة في أسواق المال المحلية.

مشاريع الخدمات

نسبة المساهمة	مساهمة الشركة (مليون دولار)	الدولة	المشروع أو الشركة	تسلسل
قطاع المؤسسات المالية غير المصرفية:				
18.79%	7.90	سلطنة عُمان	شركة تاجير للتمويل	1
5.74%	4.80	المملكة المغربية	الشركة المغربية للإيجار	2
10.00%	0.90	جمهورية مصر العربية	شركة أليانز للتأمين	3
0.44%	2.00	برنامج عربي مشترك	برنامج تمويل التجارة العربية	4
20.00%	1.90	الجمهورية التونسية	الشركة العربية الدولية للإيجار المالي	5
25.00%	10.70	الجمهورية الجزائرية	الشركة العربية للإيجار المالي	6
15.00%	16.00	المملكة العربية السعودية	شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي	7
10.00%	7.90	جمهورية مصر العربية	الشركة الدولية للتأجير التمويلي (أنكوليس)	8
30.00%	9.00	جمهورية السودان	الشركة العربية للإجارة المحدودة	9
	61.10		المجموع	
قطاع المصارف:				
0.43%	1.90	الجمهورية التونسية	الشركة التونسية للبنك	10
10.25%	11.80	المملكة الأردنية الهاشمية	بنك الاستثمار العربي الأردني	11
0.42%	15.70	مملكة البحرين	المؤسسة العربية المصرفية	12
20.80%	4.40	جمهورية السودان	بنك الاستثمار المالي	13
4.18%	3.20	الجمهورية الجزائرية	بنك المؤسسة العربية المصرفية	14
	37.00		المجموع	
قطاع السياحة والعقار:				
8.36%	7.80	المملكة الأردنية الهاشمية	الشركة العربية الدولية للفنادق	15
20.45%	2.30	الجمهورية العربية السورية	الشركة السورية العربية للفنادق والسياحة	16
20.00%	5.90	المملكة العربية السعودية	الشركة السعودية للخدمات الفندقية	17
13.62%	12.70	جمهورية مصر العربية	الشركة العربية الدولية للفنادق والسياحة	18
33.00%	2.00	المملكة المغربية	شركة رياض السوالم	19
	30.70		المجموع	
قطاع الاتصالات:				
2.18%	20.70	جمهورية السودان	مجموعة سوادتل للاتصالات المحدودة	20
	20.70		المجموع	
قطاع الخدمات الطبية:				
12.50%	5.00	المملكة العربية السعودية	شركة الأحساء للخدمات الطبية	21
	5.00		المجموع	
	154.50		مجموع المساهمات في مشاريع الخدمات	
	349.50		إجمالي محفظة المشاريع	

■ مشاريع مدرجة في أسواق المال المحلية.

ثانياً: نشاط الشركة في مجال تقديم الخدمات المالية:

تمارس الشركة العربية للاستثمار نشاطها المصرفي الاستثماري من خلال فرعها في مملكة البحرين الذي يعمل كمصرف قطاع جملة بموجب ترخيص من مصرف البحرين المركزي. ويقدم الفرع مجموعة من الخدمات المالية المتكاملة، تهدف إلى استقطاب وتعبئة الموارد المالية وتوظيفها لدفع جهود التنمية الاقتصادية العربية. ويشكل هذا النشاط مصدراً مهماً للدخل يعزز من قدرة الشركة على الاستثمار في مجال المشاريع، بما يفعل دورها كمحفز للاستثمار داخل الوطن العربي. ويوفر الفرع للمتعاملين معه، من مؤسسات حكومية وشبه حكومية ومؤسسات القطاع الخاص، خدمات مالية متنوعة متميزة، كما يتمتع الفرع بشبكة علاقات واسعة مع عدد كبير من المصارف والمؤسسات المالية في كثير من الدول.



تأثر أداء الفرع خلال عام 2011 بالأوضاع الصعبة التي عانت منها الأسواق المالية الإقليمية والعالمية، نتيجة الانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية المتمثلة في عدم استقرار البيئة الائتمانية، وتوقف عمليات الودائع المتوسطة الأجل بين البنوك، علاوة على حالة الضبابية التي نتجت عن الاضطرابات السياسية في المنطقة العربية وانخفاض التصنيفات الائتمانية لعدد من الدول

العربية. وفي ظل تأثير هذه الأوضاع وهيمنتها على البيئة الاستثمارية للمؤسسات المالية، بذل الفرع خلال العام جهوداً كبيرة بهدف التعامل بحصافة وموضوعية مع هذه المرحلة الدقيقة وذلك بإدارة الأصول، وتعبئة الموارد، وإدارة السيولة، مع العمل على مواصلة أنشطة الفرع المصرفية والاستثمارية. كما لعب الفرع دوراً مهماً في تمويل عمليات التمويل التجاري في عدد من الدول العربية، دعماً لنشاط مؤسسات القطاع الخاص ومشروعات التنمية في هذه الدول.

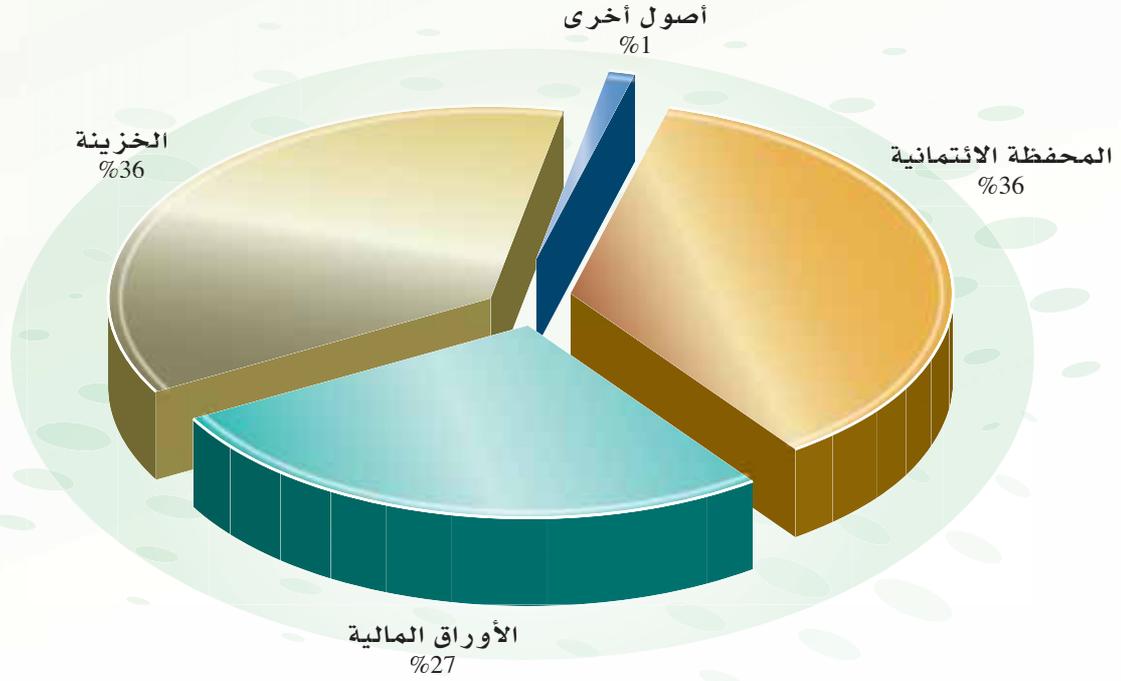
ونستعرض فيما يلي أهم تطورات النشاط المصرفي، والنتائج التي تحققت خلال عام 2011:

بلغ مجموع الأصول المصرفية عند نهاية عام 2011 حوالي 1,776 مليون دولار أمريكي، مقابل 1,870 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2010، بنسبة تراجع بلغت 5%، نتيجة لتراجع أداء اقتصادات المنطقة بسبب استمرار إفرازات الأزمة المالية العالمية وتداعيات أزمة القروض الأوروبية والمتغيرات السياسية في بعض دول المنطقة العربية، وما نجم عن ذلك من تقلص في حجم الودائع وتوقف لعمليات الودائع بين البنوك وتراجع في عمليات التمويل. ويبين الجدول التالي مكونات ونسب الأصول المصرفية في نهاية عام 2011:

مكونات الأصول المصرفية كما في 2011/12/31

النسبة	(مليون دولار أمريكي)	الأصول المصرفية
%36	638	الخزينة
%27	471	استثمارات في الأوراق المالية
%36	644	المحفظة الائتمانية
%1	23	أصول أخرى
%100	1,776	المجموع

ويوضح الرسم البياني التالي الأصول المصرفية ونسبها في نهاية عام 2011:



وقد توزعت الأصول المصرفية على النشاطات المختلفة على النحو التالي:

1/2 الخزينة والاستثمارات في الأوراق المالية:

عملت إدارة الخزينة خلال عام 2011 على استقطاب المزيد من الموارد المالية وبناء محفظة استثمارية تحقق عائداً جيداً، مع المحافظة على تحقيق توازن بين مستوى الربحية ودرجة المخاطر، في ظل شح السيولة وانخفاض أسعار الفائدة. وقد بلغ حجم الودائع المقبولة من العملاء والمؤسسات المالية والهيئات الحكومية حوالي 1,185 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2011، مقابل حوالي 1,269 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2010، أي بانخفاض تقدر نسبته بحوالي 7%، بينما بلغت ودائع الشركة والنقدية مع البنوك والمؤسسات المالية حوالي 638 مليون دولار أمريكي، مقابل حوالي 921 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2010، بانخفاض بلغت نسبته 31%. أما إجمالي محفظة الاستثمارات في الأوراق المالية فقد بلغ حوالي 471 مليون دولار أمريكي في نهاية العام، مقابل 380 مليون دولار أمريكي في نهاية العام السابق، بزيادة بلغت نسبتها 24%. وقد حرص الفرع خلال العام على الاحتفاظ بقدر آمن من السيولة للتعامل مع متغيرات الأسواق العالمية.



2/2 التسهيلات الائتمانية:

تقوم إدارة الائتمان في الشركة بتقديم خدماتها في مجال التسهيلات الائتمانية للمستثمرين. وتشمل هذه الخدمات، منح القروض والتسهيلات الائتمانية بشقيها التقليدي والإسلامي لعملاء الشركة مباشرة، أو بالمشاركة مع المؤسسات المالية الأخرى، وذلك بالإضافة إلى تنفيذ عمليات التمويل التجاري بين الدول العربية، وبين الدول العربية وشركائها التجاريين من الدول

الأخرى عن طريق فتح وتعزيز وتمويل خطابات الاعتماد المستندية، وخصم الأوراق التجارية، وتمويل عمليات الإنتاج بهدف التصدير. وفي نهاية العام بلغ رصيد المحفظة الائتمانية (بعد خصم المخصصات) حوالي 644 مليون دولار أمريكي، مقارنة مع حوالي 551 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2010، أي بزيادة بلغت نسبتها 17%.

ثالثاً: الخدمات المساندة:

استمرت الشركة العربية للاستثمار خلال عام 2011 في تنفيذ برنامج التطوير والتحديث لدعم الخدمات المساندة في مجالي نظم تقنية المعلومات، وتطوير الموارد البشرية، وذلك على النحو التالي:

1/3 تطوير نظم تقنية المعلومات:

خلال عام 2011 واصلت الشركة تنفيذ خطتها لتطوير نظم تقنية المعلومات لديها، لاستكمال تحديث كامل البنية الأساسية، واستخدام نظام البيئة الافتراضية والتخزين المركزي. وقد ساهم هذا التحول في زيادة استيعاب تشغيل التطبيقات والبرامج بدون الحاجة إلى زيادة التجهيزات والمعدات، وتخفيض تكلفة تراخيص استخدام البرامج، وتسريع معالجة بيانات المعاملات اليومية. كما شرعت الشركة خلال العام في تطبيق المرحلة الثانية من خطة التطوير التي تشمل تطبيق البرامج الخاصة بإدارة المخاطر، وإدارة العمل المصرفي الاسلامي والالتزام بمقررات بازل. واستكملت إدارة نظم المعلومات



عمليات الربط المباشر بين الأنظمة الرئيسية في فرع البحرين والأنظمة البديلة في المقر الرئيسي في مدينة الرياض. وقد عزز هذا التطوير من ضمان استمرارية العمل، ومواجهة الأزمات الطارئة، وتحقيق التكامل بين المركز الرئيسي وفرع البحرين دون

انقطاع. كما صاحب خطة التطوير تحديثاً للسياسات والاجراءات، وتعزيزاً لنظم الحماية للحفاظ على بيانات الشركة من شتى انواع الاختراقات. كما انعكس هذا التطوير على أداء مجموع نظم المعلومات والتطبيقات المستخدمة في إدارة الموارد البشرية، وإدارة المشاريع، وإصدار الموازنات التقديرية، وحفظ واسترجاع التقارير والوثائق، وفي توفير معلومات عالية الدقة في الوقت المناسب مما يساهم في اتخاذ القرار السليم. ويدعم النظام الجديد كافة الأعمال المصرفية وعلى رأسها إدارة الخزينة، وإدارة القروض، والبيانات المالية والتحليل المالي. ومن أجل تطبيق مختلف مراحل التطوير، اهتمت الشركة بتوفير التدريب اللازم للمختصين في إدارة نظم المعلومات بما يتيح لهم التعامل مع كافة البرامج والأجهزة المصاحبة.

2/3 تطوير الموارد البشرية:

استمراراً لنهجها وحرصها المستمر على تطوير كفاءات وقدرات جهازها الوظيفي، واصلت الشركة العربية للاستثمار خلال عام 2011 اهتمامها بدعم وتعزيز نشاط التدريب طبقاً للأهداف المحددة. وقد تم خلال هذا العام تنظيم دورات تدريبية داخلية في كل من المركز الرئيسي في الرياض وفرع الشركة في مملكة البحرين. وفي مجال التدريب الخارجي، شارك عدد من موظفي الشركة في عدد من الفعاليات في مجالات أدوات الأسواق المالية، والتمويل التجاري، ومكافحة غسيل الأموال في القطاع المصرفي، وتطبيقات نظام المراسلات المصرفية (سويفت 7)، والتحليل المالي، وتقنيات المؤسسات المالية، ومعايير إعداد التقارير المالية، والموارد البشرية، ونظم المعلومات. وفي ذات الإطار شاركت الشركة خلال العام في عدد من الفعاليات الاقتصادية العربية باعتبارها إحدى القنوات الهامة لاكتساب المعارف وخلق علاقات وطيدة مع العاملين في قطاع المال والأعمال في دول المنطقة العربية.

رابعاً: العمل المؤسسي:

انطلاقاً من الأهداف العامة التي حددها عقد تأسيسها ونظامها الأساسي، واصلت الشركة العربية للاستثمار خلال العام جهودها لتعزيز العمل المؤسسي، مسترشدةً بمبادئ حوكمة الشركات، وبقرارات مجلس الإدارة، وبتوجيهات الجهات الرقابية، وذلك وفقاً للمحاور التالية:

1/4 الإدارة الرشيدة:

ظلت الشركة تولي اهتماماً خاصاً بتطبيق مبادئ الحوكمة إيماناً منها بدورها في بناء وتعزيز المصداقية، وتأكيد الشفافية، والمحافظة على قنوات واضحة وفعالة للإفصاح. ويتجسد هذا الاهتمام في تحديد مسؤوليات كل من الجهاز الإشرافي والجهاز التنفيذي والفصل بينهما. وتقوم الشركة بممارسة العمل المؤسسي عبر المحاور التالية:

- تعزيز الدور الرقابي والإشرافي لمجلس الإدارة في رسم السياسات، واعتماد الآليات والضوابط الكفيلة بالالتزام إدارة الشركة بتنفيذها، والاستعانة بلجان منبثقة عن المجلس لمساعدته على القيام بمسؤولياته.
- اختيار مراقبي حسابات خارجيين من مكاتب التدقيق العالمية المشهود لها بالخبرة والكفاءة والمصداقية لمراجعة قوائم الشركة المالية.
- تعزيز دور التدقيق الداخلي في الشركة للتأكد من سلامة أنظمة الضبط الداخلي.
- تشكيل عدد من اللجان الداخلية المتخصصة ذات الصلاحيات المتفاوتة، تسهياً لأعمال الشركة، وتنظيماً لمهام الإدارات المختلفة، وتطبيقاً لمتطلبات الحوكمة المؤسسية.
- الالتزام بالعمل وفقاً للوائح التي تنظم أعمال الشركة. وتتمثل هذه اللوائح في لائحة مجلس الإدارة، ولائحة المشاريع، ولائحة النشاط المصرفي، واللائحة المالية، ولائحة التدقيق، ولائحة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولائحة المشتريات، ولائحة نظام الموظفين.
- نقل ثقافة الشركة العربية للاستثمار وخبراتها في تطوير وتأطير العمل المؤسسي إلى مجالس الإدارات الممثلة فيها وإدارات المشاريع التي تساهم فيها. ويشمل ذلك تأسيس الشركات الاستثمارية، والمشاركة في صياغة عقود التأسيس واللوائح المنظمة للعمل، وتعزيز أنظمة الضبط الداخلي، والفصل بين الأدوار التنفيذية والإشرافية، للمساعدة في وضع المشاريع على المسار الصحيح.

2/4 إدارة المخاطر:

تنتهج الشركة العربية للاستثمار سياسة متحفظة تراعي تحقيق التوازن بين العوائد والمخاطر، وإعمال مبدأ الشفافية والإفصاح في كل حساباتها وتقاريرها، مستعينةً في ذلك بحزمة من التدابير والإجراءات الاحترازية، بانتهاج الأسلوب الجماعي لإصدار القرارات الاستثمارية والائتمانية وفقاً لتراتبية هيكل الصلاحيات، في إطار منظومة محكمة من اللوائح وإجراءات العمل التي توفر أساساً متيناً للرقابة الداخلية في الشركة.

وفي إطار هذا النهج، تقدم الشركة تقارير دورية عن نشاطها في مجال تقديم الخدمات المالية لكل من مؤسسة النقد العربي السعودي ومصرف البحرين المركزي. وتعمل الشركة على تطبيق متطلبات بازل، من خلال تطوير أسلوب موحد لإدارة مخاطر الائتمان، وتطوير أسلوب المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية، وكذلك أسلوب موحد لقياس مخاطر السوق، واعتماد خطة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال. ويشمل التقييم مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، ومخاطر السيولة وسعر الفائدة، ومخاطر تمرکز القروض.

وتستند إدارة المخاطر في الشركة إلى ثلاثة خطوط دفاعية تساهم مجتمعة في إدارة المخاطر في الشركة بدرجات متفاوتة وفي مراحل مختلفة. وتتمثل هذه الخطوط في اللجان الداخلية، وإدارة المخاطر، ووحدة التدقيق الداخلي، وذلك تحت الإشراف المباشر لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه.

خامساً: التطلعات المستقبلية:

تعمل الشركة العربية للاستثمار باستمرار على تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية المستقبلية، واضعة نصب عينها ضرورة التعامل الحصيف مع التطورات والمستجدات الاقتصادية العالمية والإقليمية. وسيساعد تحقيق هذه الأهداف على ترقية أداء الشركة، ومنحها المرونة اللازمة لتتلاءم وتتفاعل مع هذه المستجدات. ومن أهم الأهداف الاستراتيجية التي تتطلع الشركة إلى تحقيقها ما يلي:

- 1- الاستثمار في تطوير نشاط الاستثمار في المشاريع والعمل المصرفي وتنويع مصادر الدخل مع الانفتاح على مجالات جديدة للاستثمار المباشر وغير المباشر.
- 2- تعظيم العائد على حقوق المساهمين عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة للاستثمار ورفع كفاءة الأداء.
- 3- الاستثمار في تعزيز القاعدة الرأسمالية للشركة في ظل تنامي حجم المؤسسات المالية في المنطقة وتعاضم المتطلبات المالية للمشاريع الاستثمارية، وشدة المنافسة، وزيادة رقعة الاستثمار في المشاريع والعمل المصرفي.
- 4- مواكبة التطوير في إدارة المخاطر وترسيخ العمل بأفضل الممارسات في هذا الشأن.
- 5- الحصول على تصنيف ائتماني للشركة لتسهيل عملية تمويل نشاطاتها بأقل تكلفة ممكنة.
- 6- الاستثمار في نشر الثقافة المؤسسية في إدارات المشاريع والشركات التي تساهم فيها الشركة.

وختاماً، يسر مجلس الإدارة وهو يقدم هذا التقرير، أن يتقدم بخالص الشكر والتقدير لحكومات الدول المساهمة على مسانبتها ودعمها المتواصل للشركة، ويخص بالشكر حكومة المملكة العربية السعودية التي تحتضن المقر الرئيسي للشركة، وحكومة مملكة البحرين التي تستضيف فرعها المصرفي، على التسهيلات والرعاية المتميزة التي تقدمها الدولتان للشركة عبر مؤسساتهما المختلفة. ويتقدم المجلس بالشكر لعملاء الشركة في القطاعين العام والخاص، مؤكداً اعتزازه وفخره بثقتهم بها، كما يعرب عن شكره وتقديره لجميع العاملين في الشركة على الجهود الجماعية والفردية التي بذلوها من مختلف مواقعهم، ويقدر مساهمتهم في النتائج التي تحققت خلال عام 2011.

والله ولي التوفيق ،،،



القوائم المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011
وتقرير مراقبي الحسابات

تقرير مراجعي الحسابات إلى السادة المساهمين في الشركة العربية للاستثمار ش. م. ع. (شركة مساهمة عربية)

لقد راجعنا القوائم المالية المرفقة للشركة العربية للاستثمار "ش. م. ع." (الشركة)، والتي تشمل على قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، وقوائم الدخل والدخل والشامل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً بأهم السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية الأخرى.

مسؤولية الإدارة حول القوائم المالية

تعتبر الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه الإدارة ضرورياً لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من أية أخطاء جوهرية سواءً كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

مسؤولية مراجعي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية إستناداً إلى أعمال المراجعة التي قمنا بها. تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة الدولية والتي تتطلب منا الإلتزام بمتطلبات أخلاقيات المهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على قناعة معقولة بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

تشتمل أعمال المراجعة على القيام بإجراءات للحصول على الأدلة المؤيدة للمبالغ والإفصاحات التي تتضمنها القوائم المالية. تعتمد الإجراءات التي يتم إختيارها على تقدير مراجعي الحسابات وتشتمل على تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواءً كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ. وعند تقييم هذه المخاطر، يقوم مراجع الحسابات بالأخذ بعين الإعتبار نظام الرقابة الداخلي الخاص بإعداد القوائم المالية للمنشأة وعرضها بصورة عادلة لغرض تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلي للمنشأة. كما تشتمل أعمال المراجعة على تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وتقييم العرض العام للقوائم المالية.

نعتقد بأن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لأن تكون أساساً لإبداء رأينا.

الرأي

في رأينا، أن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية.

عن إرنست ويونغ
راشد سعود الرشود
محاسب قانوني
قيد سجل المحاسبين القانونيين رقم (٣٦٦)



الرياض : ١ جمادى الأول ١٤٣٣هـ
(٢٤ مارس ٢٠١٢)

قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2011 (خافة المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية)

2010	2011	إيضاح	
الموجودات			
923,592	640,304	5	نقد وودائع لدى البنوك
إستثمارات:			
387,873	479,966	6	أوراق مالية
314,669	299,855	7	مساهمات
551,365	643,964	8	قروض وسلف
14,232	14,385	10	ممتلكات ومعدات
5,544	5,439	10	استثمارات عقارية
22,672	26,724	9	موجودات أخرى
2,219,947	2,110,637		إجمالي الموجودات
المطلوبات و حقوق المساهمين			
المطلوبات			
1,269,487	1,184,544	11	ودائع
4,591	2,029	12	أدوات مالية مشتقة
26,301	28,744	13	مطلوبات أخرى
1,300,379	1,215,317		إجمالي المطلوبات
حقوق المساهمين			
700,000	700,000	14	رأس المال
80,972	83,594	15	احتياطي نظامي
30,778	53,867		أرباح مبقاة
35,000	-	16	أرباح مقترح توزيعها
72,818	57,859	17	احتياطي القيمة العادلة
919,568	895,320		إجمالي حقوق المساهمين
2,219,947	2,110,637		إجمالي المطلوبات و حقوق المساهمين

رئيس مجلس الإدارة



المهندس/ يوسف إبراهيم البسام

الرئيس التنفيذي



إبراهيم حمود المزيد

مدير إدارة الشؤون المالية



سامي يوسف محمد

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءا لا يتجزء من هذه القوائم المالية.

قائمة الدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 (كافة المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية)

2010	2011	إيضاح	
			الإيرادات
51,418	47,084		دخل فوائد
(12,379)	(9,411)		مصارييف فوائد
39,039	37,673		صافي دخل الفوائد
13,744	-		ربح بيع مساهمات
12,207	11,630		توزيعات أرباح
4,943	2,226		صافي أرباح الأدوات المالية المشتقة
6,484	6,233	18	صافي الأتعاب والعمولات
3,769	4,183	19	صافي أرباح الاستثمارات
(530)	(29)		صافي خسائر تحويل العملات الأجنبية
3,781	4,107		دخل إيجار
2,718	1,456		إيرادات أخرى
86,155	67,479		إجمالي الدخل التشغيلي
			المصاريف
(20,827)	(20,159)	20	عمومية وإدارية
(12,429)	(21,104)	21	مخصصات
(33,256)	(41,263)		إجمالي المصاريف التشغيلية
52,899	26,216		ربح السنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

قائمة الدخل الشامل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 (كافة المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية)

2010	2011	إيضاح	
52,899	26,216		ربح السنة
			الإيرادات الشاملة الأخرى:
(1,981)	(14,959)	17	صافي التغيرات في القيمة العادلة خلال السنة
50,918	11,257		إجمالي الدخل الشامل

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 (كافة المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية)

الإجمالي	احتياطي القيمة العادلة	أرباح مقترح توزيعها	أرباح مبقاه	احتياطي نظامي	رأس المال	إيضاح	
869,208	74,799	-	118,727	75,682	600,000		الرصيد في 31 ديسمبر 2009
-	-	-	(100,000)	-	100,000	14	إصدار أسهم مجانية
52,899	-	-	52,899	-	-		صافي ربح السنة
(1,981)	(1,981)	-	-	-	-		الدخل الشامل الآخر
50,918	(1,981)	-	52,899	-	-		إجمالي الدخل الشامل
-	-	-	(5,290)	5,290	-	15	محول إلى الاحتياطي النظامي
-	-	35,000	(35,000)	-	-	16	أرباح مقترح توزيعها
(558)	-	-	(558)	-	-		مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة
919,568	72,818	35,000	30,778	80,972	700,000		الرصيد في 31 ديسمبر 2010
26,216	-	-	26,216	-	-		صافي ربح السنة
(14,959)	(14,959)	-	-	-	-		الدخل الشامل الآخر
11,257	(14,959)	-	26,216	-	-		إجمالي الدخل الشامل
-	-	-	(2,622)	2,622	-	15	محول إلى الاحتياطي النظامي
(35,000)	-	(35,000)	-	-	-	16	توزيعات أرباح مدفوعة
(505)	-	-	(505)	-	-		مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة
895,320	57,859	-	53,867	83,594	700,000		الرصيد في 31 ديسمبر 2011

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءا لا يتجزء من هذه القوائم المالية.

قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 (كافة المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية)

2010	2011	إيضاح	
			التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية
52,899	26,216		ربح السنة
التعديلات لتسوية صافي الدخل إلى صافي النقد (المستخدم في) الناتج من النشاطات التشغيلية:			
(13,744)	-		ربح بيع مساهمات
3,098	701	21	الانخفاض في قيمة الأوراق المالية المتاحة للبيع
6,831	15,403	21	الانخفاض في السلف والقروض
2,500	5,000	21	الانخفاض في المساهمات
-	(2,700)		مكاسب بيع استثمارات مالية
-	(978)		إطفاء الخصم
818	1,099	10	استهلاك
(8)	(48)	10	مكاسب بيع ممتلكات ومعدات
52,394	44,693		
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
9,535	(91)		موجودات مالية مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل
224,923	(108,002)		قروض وسلف، صافي
(7,052)	(4,052)		موجودات أخرى
(417,090)	(84,943)		ودائع
-	(2,562)		أدوات مالية مشتقة
(4,958)	2,443		مطلوبات أخرى
(142,248)	(152,514)		صافي النقد المستخدم في النشاطات التشغيلية
التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية			
38,417	(91,950)		صافي المتحصلات (الإضافات) من بيع وشراء السندات الاستثمارية
(7,790)	(2,220)		شراء استثمارات أسهم
29,598	-		متحصلات من بيع مساهمات
(1,258)	(1,147)	10	إضافات للممتلكات والمعدات والاستثمارات العقارية
16	48		متحصلات من بيع ممتلكات ومعدات
58,983	(95,269)		صافي النقد (المستخدم في) الناتج من النشاطات الاستثمارية
التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية			
(558)	(505)		مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة
-	(35,000)		توزيعات أرباح مدفوعة
(558)	(35,505)		صافي النقد المستخدم في النشاطات التمويلية
(83,823)	(283,288)		النقص في النقد وما في حكمه
1,007,415	923,592	5	النقد وما في حكمه في بداية السنة
923,592	640,304	5	النقد وما في حكمه في نهاية السنة
معلومات إضافية غير نقدية:			
(1,981)	(14,959)	17	صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة
46,895	41,928		دخل فوائد مستلم
(15,558)	(11,964)		مصاريف فوائد مدفوعة
10,665	12,854		توزيعات أرباح مستلمة

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

إيضاحات حول القوائم المالية 31 ديسمبر 2011 (كافة المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية)

1- النشاطات

الشركة العربية للاستثمار ش.م.ع. (الشركة)، شركة مساهمة عربية تأسست خلال شهر يوليو 1974 ومملوكة لحكومات 17 دولة عربية. إن الغرض الرئيسي للشركة هو تشجيع الاستثمار والتنمية في الوطن العربي من خلال المساهمة في المشاريع الاستثمارية على أسس اقتصادية وتجارية سليمة، وتتمتع الشركة بكافة الضمانات والامتيازات الممنوحة للاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية التي تكفلها القوانين السارية في الدول الأعضاء، وعلى وجه الخصوص الحرية الكاملة لحركة الأموال وعدم خضوعها للتأميم والمصادرة وغير ذلك من المخاطر غير التجارية.

إن العنوان الرئيسي للشركة هو كما يلي:

ص.ب: 4009

الرياض 11491

المملكة العربية السعودية

تمتلك الشركة فرعاً في مملكة البحرين يعمل كمصرف قطاع جملة (الفرع) بموجب ترخيص من مصرف البحرين المركزي.

تعفى المملكة العربية السعودية (دولة المقر) أرباح الشركة الإجمالية وتوزيعات أرباحها واحتياطياتها من جميع الضرائب والرسوم والإتاوات طوال فترة الشركة. كذلك، فإن فرع البحرين معفي أيضاً من جميع الضرائب والرسوم حسب القوانين السارية في مملكة البحرين.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة

تتمشى السياسات المحاسبية الهامة المتبعة بشأن إعداد القوائم المالية مع تلك المستخدمة في إعداد القوائم المالية السنوية للشركة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010، باستثناء إتباع الشركة المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية المذكورة أدناه والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسير المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية والتي سرى مفعولها خلال عام 2011:-

- معيار المحاسبة الدولي رقم 24 - الإفصاحات المتعلقة بالجهات ذات العلاقة (المعدل)

لقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 24 والذي يوضح طريقة تعريف العلاقات مع الجهات ذات العلاقة وخاصة فيما يتعلق بالتأثير الهام أو السيطرة المشتركة. تركز التعاريف الجديدة بصورة متناسقة على العلاقة مع الجهات ذات العلاقة، وتوضح الظروف التي يمكن من خلالها للأشخاص وكبار موظفي الإدارة التأثير على الجهات ذات العلاقة. وثانياً، قدم التعديل إعفاءً من متطلبات الإفصاح العامة للجهات ذات العلاقة بشأن المعاملات مع الحكومة والمنشآت المملوكة أو مداره

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

بصورة مشتركة أو التي يمارس عليها تأثيراً هاماً من قبل نفس الجهة الحكومية بصفتها المنشأة التي تقوم بإعداد القوائم المالية. لم ينتج عن إتباع هذا المعيار أي أثر على المركز المالي للشركة أو أدائها المالي.

- معيار المحاسبة الدولي رقم 32 - عرض القوائم المالية (المعدل)

لقد قام هذا التعديل بتغيير تعريف المطلوبات المالية التي نص عليها معيار المحاسبة الدولي رقم 32 وذلك لتمكين المنشآت من تصنيف عمليات حقوق الأولوية وبعض الخيارات والكفالات كأدوات حقوق الملكية. يمكن تطبيق هذا المعيار إذا ما تم منح هذه الحقوق نسبياً لكافة المالكين الحاليين لنفس الفئة من الأدوات غير المشتقة لمنشأة ما، وذلك لشراء عدد معين من أدوات حقوق الملكية بمبلغ محدد وبأي عملة. لا يوجد لهذا التعديل أي أثر على المركز المالي أو الأداء المالي للشركة لعدم قيام الشركة بإصدار هذا النوع من الأدوات.

- المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم 7 - الأدوات المالية: الإفصاحات المتعلقة بالأدوات المالية (المعدل)

استحدثت هذه التعديلات متطلبات إفصاح جديدة بشأن تحويل الموجودات المالية بما في ذلك الإفصاحات المتعلقة بـ:

- الموجودات المالية التي يتم إثباتها بالكامل.

- الموجودات المالية التي لم يتم إثباتها بالكامل والتي تحتفظ معها المنشأة بعلاقة مستمرة.

لم يكون لهذا التعديل أي أثر على الإفصاحات التي تقوم بها الشركة لعدم قيام الشركة بإصدار مثل هذه الأدوات.

- التحسينات على المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية

أصدر المجلس خلال شهر مايو 2010 التعديل الثالث على معاييرها وذلك بإزالة الاختلافات وتوضيح الصيغ. هناك أحكام إنتقالية مستقلة لكل معيار. لقد نتج عن إتباع المعايير التالية تغييرات في السياسات المحاسبية، ولكن لا يوجد لها أي أثر على المركز المالي أو الأداء المالي للشركة.

- المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم 3 - توحيد الأعمال

لقد تم تعديل خيارات القياس المتاحة لحقوق الملكية غير المسيطرة. وانه فقط يجب قياس عناصر حقوق الملكية غير المسيطرة - التي تعتبر حصة الملكية التي تخول صاحبها لأن يمتلك بشكل نسبي حصة في صافي موجودات المنشأة في حالة تصفية الموجودات القابلة للتمييز للمنشأة المشتراه على اساس القيمة العادلة او بحصته في صافي اصول المنشأة المراد تصفيتها. يجب قياس كافة العناصر الأخرى بالقيمة العادلة بتاريخ الشراء.

- المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم 7 - الإفصاحات المتعلقة بالأدوات المالية

الهدف من هذا التعديل هو تبسيط الإفصاحات المقدمة وذلك بالإقلال من حجم الإفصاحات المتعلقة بالضمانات المحتفظ بها، وتحسين الإفصاحات وذلك بطلب معلومات نوعية لوضعها في سياق المعلومات الكمية.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

لقد أضاف التعديل بياناً واضحاً وذلك بأن تتم الإفصاحات النوعية جنباً إلى جنب مع الإفصاحات الكمية وذلك لتمكين مستخدمي القوائم المالية من أن يقيموا بصورة أفضل المخاطر التي تتعرض لها المنشأة من الأدوات المالية.

- معيار المحاسبة الدولي رقم 1 - عرض الأدوات المالية

لقد أشار التعديل بان يتم عرض تحليل كل عنصر من عناصر الدخل الشامل الأخرى أما في قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو في الإيضاحات حول القوائم المالية.

لم ينتج عن التعديلات الأخرى الناتجة عن التحسينات على المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية أي أثر على السياسات المحاسبية أو المركز المالي للشركة أو أدائها المالي.

- المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم 3 - توحيد الأعمال (العوض المحتمل الناتج عن عمليات توحيد الأعمال قبل إتباع المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم 3 المعدل في عام 2008).

- المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم 3 - توحيد الأعمال (لم يبدل وحل إختيارياً محل المكافآت المحسوبة على أساس الأسهم).

- معيار المحاسبة الدولي رقم 27 - القوائم المالية المستقلة والموحدة

- معيار المحاسبة الدولي رقم 34 - القوائم المالية المرحلية

- التفسير الصادر عن لجنة تفسير معايير التقارير المالية الدولية رقم 19 - إطفاء المطالبات المالية في أدوات حقوق الملكية.

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية:-

2-1 1 المعايير والتفسيرات الصادرة وغير سارية المفعول بعد

فيما يلي قائمة بالمعايير الصادرة وغير السارية المفعول بعد تاريخ إصدار القوائم المالية للشركة والتي تتوقع الشركة إتباعها بشكل معقول في المستقبل. تعتزم الشركة إتباع تلك المعايير (حيثما ينطبق ذلك) عند سريانها:-

• معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية

يسري مفعول التعديلات على الفترات التي تبدأ في أو بعد يونيو 2012، وتتطلب بأن تعرض الشركة بصورة مستقلة عناصر الإيرادات الشاملة الأخرى التي سيعاد تصنيفها (أو تحويلها) - إلى الربح أو الخسارة في المستقبل وفي حالة الوفاء ببعض الشروط (مثل عند التوقف عن إثباتها أو عند السداد) - عن تلك التي لن يعاد تصنيفها على الإطلاق إلى الربح أو الخسارة. يؤثر التعديل على طريقة العرض فقط وبالتالي لن يكون له أي اثر على المركز المالي أو الأداء المالي للشركة.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

2-1 المعايير والتفسيرات الصادرة وغير السارية المفعل بعد - تنمة

• معيار المحاسبة الدولي رقم 19 - مزايا الموظفين

لقد اصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية العديد من التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 19 والتي يسري مفعولها على الفترات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013. تشمل هذه التعديلات على حذف الطرق المتداخلة، وإثبات كافة الأرباح أو الخسائر الإكتوارية في الدخل الشامل الآخر عند حدوثها، والإثبات الفوري لكافة تكاليف الخدمة السابقة، وإستبدال تكاليف الفوائد، والعائد المتوقع على موجودات البرنامج مع صافي مبلغ الفائدة التي تم احتسابها وذلك بضرب معدل الخصم في صافي موجودات (مطلوبات) المزايا المحددة، وبعض الإيضاحات، وإعادة الصيغ. تقوم الشركة حالياً بدراسة الأثر الكامل لهذه التعديلات.

• المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم 9 - الأدوات المالية

يعكس المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (9) المرحلة الأولى من العمل الذي يقوم به مجلس معايير المحاسبة الدولية لاستبدال معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، وينطبق على تصنيف وقياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية المحددة في معيار المحاسبة الدولي رقم (39).

كما أنه حل محل أجزاء من معيار المحاسبة الدولي رقم (39) والمتعلقة بتصنيف وقياس الأدوات المالية. يتطلب المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (9) بأن يتم تصنيف الموجودات المالية إلى فئتي قياس هما: تلك التي يتم قياسها بالقيمة العادلة، وتلك التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة. يتم التحديد عن الإثبات الأولى. يتوقف التصنيف على طريقة عمل الشركة بشأن إدارة موجوداتها المالية وخصائص التدفقات النقدية المتعاقد عليها للأداة.

بالنسبة للمطلوبات المالية، يبقى المعيار على معظم متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39). يتمثل التغير الرئيسي بأنه في حالة إتباع القيمة العادلة لقياس المطلوبات المالية، فإن الجزء المتعلق بالتغير في القيمة العادلة بسبب مخاطر الائتمان الخاصة بالشركة هو الذي يتم تسجيله ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى بدلاً من قائمة الدخل، ما لم ينشأ عدم تطابق محاسبي عن ذلك.

كما يشتمل على تلك الفقرات التي تضمنها معيار المحاسبة الدولي رقم 39 والتي تبين طريقة قياس القيمة العادلة والمشتقات المدرجة في عقد يشمل في مضمونه عقد رئيسي وليس أصل مالي، وكذلك متطلبات التفسير رقم (9) الصادر عن لجنة تفسير المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية "إعادة تقويم المشتقات المدرجة ضمن أدوات مالية أخرى".

يسري مفعول هذا المعيار على الفترات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2015 مع الاستمرار في السماح بإتباعه مبكراً. وفي مراحل لاحقة، سيقوم مجلس معايير المحاسبة الدولي ببحث محاسبية تغطية المخاطر والانخفاض في قيمة الموجودات المالية. تقوم الشركة حالياً بدراسة أثر إتباع المعيار جنباً إلى جنب مع المراحل الأخرى عند صدوره وذلك لإعطاء صورة شاملة.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

2-1 المعايير والتفسيرات الصادرة وغير السارية المفعول بعد - تنمة

- المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم 10 - القوائم المالية الموحدة
لقد استحدث هذا المعيار طرق جديدة لتحديد ماهية الشركات المستثمر فيها التي يجب توحيدها، ويقدم طريقة واحدة تحدد السيطرة كأساس لتوحيد كافة أنواع المنشآت. يقوم المستثمر بالسيطرة على الشركة المستثمر فيها وذلك:
- عندما يتعرض أو يكون لديه الحق للحصول على عوائد مختلفة من علاقته بالشركة المستثمر فيها.
- عندما يكون لديه المقدرة على التأثير على تلك العائدات من خلال السيطرة على تلك الشركة المستثمر فيها.
- وجود علاقة بين السيطرة والعائدات.

يعاد تقييم السيطرة عند تغير الظروف والحقائق

لقد حل المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم 10 محل معيار المحاسبة الدولي رقم 27 - القوائم المالية الموحدة والمستقلة وكذلك التفسير 12 - توحيد القوائم المالية للمنشآت ذات الغرض الخاص.

يسري مفعول المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم 10 على الفترات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013، ويسمح بالتطبيق المبكر له. تقوم الشركة حالياً بدراسة الأثر الكامل لهذا المعيار الجديد.

- المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم 11 - الترتيبات المشتركة
لقد وضع هذا المعيار أسس إعداد التقارير المالية من قبل الأطراف المشاركة في ترتيبات مشتركة وأجرى بعض التحسينات على معيار المحاسبة الدولي رقم 31 وذلك بوضع المبادئ التي تطبق على محاسبة كافة الترتيبات المشتركة.
يصنف المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (11) الترتيبات المشتركة إلى نوعين هما: العمليات المشتركة والمشاريع المشتركة، ويحدد السيطرة المشتركة التي تم الإتفاق عليها لتقاسم السيطرة على الاتفاقية والتي تتواجد فقط عندما يتطلب القرارات المتعلقة بالنشاطات ذات العلاقة (مثل النشاطات التي تؤثر بشكل جوهري على عائدات الاتفاقيات) الموافقة الجماعية للجهات المشاركة في تقاسم السيطرة.
يلغي المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية معيار المحاسبة الدولي رقم 31 - الحصص في المشاريع المشتركة والتفسير 13 - المنشآت المداره بصورة مشتركة - المساهمات غير المالية من الشركاء في المشاريع المشتركة. يسري مفعول المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم 11 على الفترات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013، ويسمح بالاتباع المبكر له. تقوم الشركة حالياً بدراسة الأثر الكامل لهذا المعيار الجديد.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

2-1 المعايير والتفسيرات الصادرة وغير السارية المفعول بعد - تنمة

• المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم 12 - الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى

يقوم هذا المعيار بدمج وتعزيز وتبديل متطلبات الإفصاح المتعلقة بالشركات التابعة والترتيبات المشتركة والشركات الزميلة والمنشآت غير الموحدة. ونتيجة لهذه المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية الجديدة، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية أيضاً بإصدار وتعديل وتسمية معيار المحاسبة الدولي رقم 27 المعدل - القوائم المالية المستقلة، ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28 - الإستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة.

يهدف المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم 12 إلى تقديم معلومات لتمكين مستخدمي القوائم المالية من تقييم:-

- طبيعة حصة المنشآت والمنشآت الأخرى والمخاطر المصاحبة لها.

- أثر تلك الحصص على المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للشركة.

يسرى مفعول المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية على الفترات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013، ويسمح بالتطبيق المبكر له. تقوم الشركة حالياً بدراسة الأثر الكامل لهذا المعيار الجديد.

• المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم 13 - قياس القيمة العادلة

لقد حل المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم 13 محل الإرشادات المتعلقة بقياس القيمة العادلة التي نصت عليها المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية التي تتبع مصدر وحيد لقياس القيمة العادلة. لقد قام هذا المعيار بتعريف القيمة العادلة ووضع إطار العمل لقياس القيمة العادلة وحدد متطلبات الإفصاح المتعلقة بطرق قياس القيمة العادلة. كما يوضح كيفية قياس القيمة العادلة عند طلبها أو يسمح بها بموجب المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية الأخرى. لا يشمل المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية استخدام محاسبة القيمة العادلة ولكنه يقدم الإرشادات بشأن طريقة تطبيقه في حالة طلب استخدامه أو السماح من قبل المعايير الأخرى بتطبيقه ضمن المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية.

يسرى مفعول المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم 13 على الفترات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013، ويسمح بالاتباع المبكر له. تقوم الشركة حالياً بدراسة الأثر الكامل لهذا المعيار الجديد.

• معيار المحاسبة الدولي رقم 27 - القوائم المالية المستقلة (المعدل خلال عام 2011)

لقد ألغى معيار المحاسبة الدولي رقم 27 (لعام 2011) معيار المحاسبة الدولي رقم 27 (لعام 2008). ونتيجة للمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية الجديد رقم (10) و (12) المذكورة أعلاه، قام معيار المحاسبة الدولي رقم 27 (لعام 2011) بترحيل متطلبات الإفصاح والمتطلبات المحاسبية الجديدة الخاصة بالقوائم المالية المستقلة مع بعض الإيضاحات الثانوية.

يسرى مفعول معيار المحاسبة الدولي رقم 27 (لعام 2011) على الفترات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013، ويسمح بالاتباع المبكر له. لاتقوم الشركة بعرض قوائم مالية مستقلة.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

2-1 المعايير والتفسيرات الصادرة وغير السارية المفعول بعد - تنمة

- معيار المحاسبة الدولي رقم 28 - الاستثمارات في الشركات الزميلة والقوائم المالية المستقلة للمشاريع المشتركة (المعدل خلال عام 2011)
لقد حل معيار المحاسبة الدولي رقم 28 (لعام 2011) محل معيار المحاسبة الدولي رقم 28 لعام 2008. ونتيجة للمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية الجديدة رقم 11 و 12 (المشار إليهما أعلاه)، أعيد تسمية معيار المحاسبة الدولي رقم 28 إلى: "الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة"، ويوضح كيفية تطبيق طريقة حقوق الملكية على الاستثمارات في المشاريع المشتركة إضافة إلى الشركات الزميلة.
يسرى مفعول معيار المحاسبة الدولي رقم 28 (لعام 2011) على الفترات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013، ويسمح بالاتباع المبكر له. تقوم الشركة حالياً بدراسة الأثر الكامل لهذا التعديل.

2-2 أسس الإعداد

تم إعداد القوائم المالية للشركة وفقاً للمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية والصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

العرف المحاسبي

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية المتاحة للبيع والموجودات والمطلوبات المالية المدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل والأدوات المالية المشتقة حيث يتم قياسها بالقيمة العادلة.

إن إعداد القوائم المالية، وفقاً للمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية، يتطلب استخدام بعض التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة. كما يتطلب من الإدارة ممارسة الأحكام عند تطبيق السياسات المحاسبية للشركة. تم الإفصاح عن النواحي الهامة التي تستخدم فيها الإدارة التقديرات والافتراضات في الإيضاح رقم (4).

يتم عرض القوائم المالية بالدولار الأمريكي وهو العملة الوظيفية وعملة العرض للشركة. تم إظهار القوائم المالية بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يرد خلاف ذلك.

2-3 تحويل العملات الأجنبية

أ - العملة الوظيفية وعملة عرض القوائم المالية

يتم قياس البنود الواردة في القوائم المالية للشركة باستخدام العملة الرئيسية التي تعمل بها الشركة (العملة الوظيفية).

ب- العمليات والأرصدة بالعملات الأجنبية

تحوّل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية للشركة باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ تلك المعاملات. تقيد الأرباح والخسائر الناتجة عن سداد هذه المعاملات وعن تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في نهاية السنة في قائمة الدخل.

2-3 تحويل العملات الأجنبية - تمة

تفيد الفروقات الناتجة عن تحويلات البنود غير النقدية مثل السندات المقتناة لأغراض المتاجرة كجزء من أرباح أو خسائر القيمة العادلة في قائمة الدخل، بينما تفيد الفروقات الناتجة عن تحويل البنود غير النقدية من الاستثمارات في أسهم الشركات والمصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع في الدخل الشامل.

ج - اتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم الإبقاء على الأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء في القوائم المالية، ويُدْرَج إلتزام الطرف المقابل في الودائع البنكية. يتم اعتبار الفرق بين سعر البيع وإعادة الشراء كعمولة، وتستحق على مدى فترة الاتفاقية باستخدام طريقة الفائدة الفعلي.

2-4 الموجودات المالية

تصنف الشركة موجوداتها المالية ضمن الفئات التالية: موجودات مالية مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل، وقروض وذمم مدينة، وإستثمارات مقتناه حتى تاريخ الاستحقاق، وموجودات مالية متاحة للبيع. تحدد الإدارة تصنيف إستثماراتها عند الإثبات الأولي لها.

يتم إثبات كافة عمليات شراء وبيع الموجودات المالية المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل، والاستثمارات المقتناه حتى تاريخ الاستحقاق والموجودات المالية المتاحة للبيع بتاريخ التداول، أي التاريخ الذي تلتزم فيه الشركة بشراء أو بيع الموجودات.

أ - الموجودات المالية المدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل

تنقسم هذه الفئة إلى فئتين فرعيتين هما: الموجودات المالية المقتناة لأغراض المتاجرة والموجودات المالية عند الإثبات الأولي لها كأدوات مالية مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل.

الموجودات المالية المقتناه لأغراض المتاجرة

تصنّف الأدوات المالية كأدوات مقتناة لأغراض المتاجرة عندما يتم اقتناؤها أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء خلال فترة قصيرة أو عندما تكون جزءاً من مجموعة من الأدوات المالية المدارة كمحفظة واحدة بغرض تحقيق الربح للمنشأة خلال فترة قصيرة. كذلك يتم تصنيف الأدوات المشتقة كأدوات مقتناة لأغراض المتاجرة ما لم يتم تخصيصها كأدوات تغطية مخاطر فعالة.

يتم، في الأصل، إثبات الأدوات المالية ضمن هذه الفئة بالقيمة العادلة، وتدرج تكاليف الشراء المتعلقة بها في قائمة الدخل مباشرة. تدرج الأرباح والخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة على قائمة الدخل مباشرة. يتم تسجيل إيرادات ومصارييف الفوائد وتوزيعات الأرباح ومصارييف الموجودات المالية المقتناة لأغراض المتاجرة في قائمة الدخل.

الأدوات المالية المدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل

تصنف الموجودات والمطلوبات المالية ضمن هذه الفئة من قبل الإدارة وذلك عند الإثبات الأولي لها. تقوم الإدارة بتخصيص الأداة المالية بالقيمة العادلة المدرجة في قائمة الدخل عند الإثبات الأولي لها وذلك في حالة الوفاء بالمعايير المذكورة أدناه وبأن التخصيص يتم على أساس كل أداة على حده:

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

2-4 الموجودات المالية - تنمة

- يؤدي التخصيص إلى حذف أو التخفيض، بصورة جوهرية، من المعالجة غير المتسقة التي يمكن أن تنشأ عن قياس الموجودات أو المطلوبات أو إثبات الأرباح والخسائر الناتجة عنها وفق أسس مختلفة.
- تعتبر الموجودات والمطلوبات جزءاً من مجموعة من الموجودات المالية أو المطلوبات المالية، أو كلاهما معاً والتي يتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة طبقاً لإدارة المخاطر أو إستراتيجية الاستثمار الموثقة لدى الشركة.
- تشتمل الأدوات المالية على مشتقات مدرجة ضمن أدوات مالية يمكن أن تعدل بصورة جوهرية التدفقات النقدية المطلوبة بموجب العقد.
- تقيد الموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل في قائمة المركز المالي بالقيمة العادلة. تقيد التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل.

ب - القروض والذمم المدينة

القروض والذمم المدينة عبارة عن موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو ممكن تحديدها ولا يتم تداولها في سوق نشط، باستثناء (أ) تلك المصنفة كـ "موجودات مالية مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل" و (ب) تلك المصنفة كأدوات متاحة للبيع، أو (ج) تلك التي لا يمكن بموجبها للمالك استرداد كامل استثماره الأولي لأسباب عدا تدهور المستوى الائتماني.

يتم، في الأصل، إثبات القروض والذمم المدينة بالقيمة العادلة والتي تمثل المبلغ النقدي لمنح أو شراء أصل مالي بما في ذلك تكاليف الشراء، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

ج - الموجودات المالية المقتناه حتى تاريخ الاستحقاق

تمثل الإستثمارات المقتناه حتى تاريخ الاستحقاق موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو ممكن تحديدها وذات تواريخ استحقاق محددة، ولدى إدارة الشركة النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق. وفي حال قرّرت الشركة بيع جزء غير جوهري من هذه الموجودات، فإنه سيتم إعادة تصنيف كافة الموجودات ضمن هذا البند إلى موجودات مالية متاحة للبيع.

يتم، في الأصل، إثبات هذه الموجودات المالية بالقيمة العادلة بما في ذلك تكاليف المعاملات، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

د - الموجودات المالية المتاحة للبيع

تمثل الموجودات المالية المتاحة للبيع الإستثمارات التي تنوي الشركة الاحتفاظ بها لفترات غير محددة، والتي يمكن بيعها حسب الحاجة للوفاء بمتطلبات السيولة أو لمواجهة التغيرات في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو أسعار الأسهم أو تلك الموجودات غير المصنفة كقروض أو ذمم مدينة أو إستثمارات مقتناه حتى تاريخ الاستحقاق أو موجودات مالية مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

2-4 الموجودات المالية - تنمة

بالنسبة للموجودات المالية غير المتداولة في سوق نشط، بما في ذلك الاستثمارات في مساهمات تزيد حصة الشركة فيها عن 20% من حقوق الملكية في الشركة المستثمر فيها ولا تمارس الشركة تأثير هام على عملياتها أو قراراتها المالية، فإنه يتم تقدير القيمة العادلة لها من خلال مقارنتها مع القيمة السوقية لاستثمارات مشابهة أو عن طريق خصم التدفقات النقدية المتوقعة أو من خلال تحديد قيمة صافي الموجودات المالية.

يتم، في الأصل، إثبات الموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة والتي تمثل المبلغ النقدي زائداً تكاليف المعاملات، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة حيث يتم قيد الأرباح والخسائر الناتجة ضمن قائمة الدخل الشامل، ما عدا أي خسارة ناتجة عن انخفاض في قيمة الأصل لحين التوقف عن إثبات هذا الأصل المالي. بالنسبة للموجودات المالية المتاحة للبيع، التي تم تحديدها بأنها منخفضة القيمة، يتم إثبات الربح أو الخسارة المتراكمة - المثبتة سابقاً في قائمة الدخل الشامل - في قائمة الدخل. إلا أن أية فوائد محتسبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية وأية أرباح أو خسائر ناتجة عن فروقات العملات الأجنبية والمتعلقة بالموجودات النقدية المتاحة للبيع يتم قيدها مباشرة في قائمة الدخل.

هـ- تحديد القيمة العادلة

تحدد القيمة العادلة للاستثمارات المتداولة في سوق نشط باستخدام أسعار العرض الحالية، وفي حال عدم توفر سوق نشط، تقوم الشركة بالنسبة للاستثمارات في صناديق الاستثمار باستخدام آخر تقييم لصادفي الموجودات تم الحصول عليه من مدير الصندوق وباستخدام أساليب تقييم أخرى تتضمن آخر معاملات تمت بنفس شروط التعامل مع الأطراف الأخرى، وتحليل التدفقات النقدية المخصوصة، وطريقة تسعير الخيارات، وطرق تقييم أخرى يتم استخدامها من قبل المتعاملين في السوق.

2-5 المطلوبات المالية

تحتفظ الشركة بالمطلوبات المالية المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل (بما في ذلك المطلوبات المالية المقتناة لأغراض المتاجرة وتلك المصنفة بالقيمة العادلة)، وبالتكلفة المطفأة. يتم التوقف عن إثبات المطلوبات المالية عند استنفادها.

أ - المطلوبات المالية المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل

تنقسم هذه الفئة إلى فئتين فرعيتين هما: المطلوبات المالية المقتناة لأغراض المتاجرة والمطلوبات المالية الأخرى المصنفة عند الإثبات الأولى كأدوات مالية مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل.

- تصنف المطلوبات المالية كأدوات مقتناة لأغراض المتاجرة عندما يتم اقتناؤها أو حدوثها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء خلال مدة قصيرة الأجل أو عندما تكون جزءاً من مجموعة من الأدوات المالية كمحفظة واحدة بغرض تحقيق الربح للشركة خلال فترة قصيرة الأجل.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

2-5 المطلوبات المالية - تنمة

- كذلك تصنف الأدوات المشتقة كأدوات مقتناة لأغراض المتاجرة ما لم يتم تصنيفها كأدوات تغطية فعّالة. تقيّد الأرباح والخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية المقتناة لأغراض المتاجرة في قائمة الدخل.

ب- المطلوبات الأخرى التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة

- تصنّف ضمن هذا البند المطلوبات المالية غير المصنّفة كأدوات مالية مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل، وتقاس بالتكلفة المطفأة. تشمل المطلوبات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة على ودائع من البنوك أو العملاء.

2-6 مقاصة الأدوات المالية

- تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويُدْرَج الصافي في قائمة المركز المالي عند وجود حق نظامي ملزم وعندما يكون لدى الشركة نية لتسوية الموجودات مع المطلوبات على أساس الصافي أو بيع الموجودات وتسديد المطلوبات في آن واحد.

2-7 التوقف عن إثبات الموجودات والمطلوبات المالية

أ - الموجودات المالية

- يتم التوقف عن إثبات الموجودات المالية (أو أي جزء منها أو مجموعة من الموجودات المالية المتشابهة) عند:

- انتهاء الحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية.
- تنازل الشركة عن حصتها باستلام التدفقات النقدية من الأصل أو التعهد بسداد التدفقات النقدية المستلمة بالكامل وبدون أي تأخير إلى طرف آخر بموجب اتفاقية "نقل الحقوق" وعند قيام الشركة بنقل كافة المنافع والمخاطر المصاحبة لملكية الأصل.
- لم تقم الشركة بنقل أو الإبقاء على كافة المخاطر المصاحبة لملكية الأصل ولكنها قامت بتحويل السيطرة على الأصل.

وفي الحالات التي تقوم فيها الشركة بالتنازل عن حقوقها لاستلام التدفقات النقدية في الأصل أو إبرام اتفاقية، ولم تقم بنقل أو الإبقاء على كافة المخاطر والمنافع المصاحبة لملكية الأصل، أو تحويل السيطرة على الأصل، يتم إثبات الأصل بقدر مشاركة الشركة المستمر في ذلك الأصل. وفي مثل هذه الحالة، تقوم الشركة بإثبات الأصل كمطلوبات مصاحبة له. يتم قياس الأصل المحول والمطلوبات المصاحبة له بالشكل الذي يعكس الحقوق والالتزامات التي أبقّت عليها الشركة.

يتم قياس المشاركة المستمرة التي تكون على شكل ضمان على الأصل المحول بالقيمة الدفترية الأصلية والحد الأقصى للمبلغ المطلوب من الشركة دفعه، أيهما أقل.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

2-7 التوقف عن إثبات الموجودات والمطلوبات المالية - تنمة

ب - المطلوبات المالية

يتم التوقف عن إثبات المطلوبات المالية عند تنفيذ الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء مدته. وفي حالة استبدال المطلوبات المالية الحالية بأخرى من نفس الجهة المقرضة وبشروط مختلفة تماماً، أو بتعديل شروط المطلوبات الحالية، فإنه يتم اعتبار هذا التبديل أو التعديل كتوقف عن إثبات المطلوبات الأصلية وإثبات المطلوبات الجديدة. يدرج الفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية الأصلية والمبلغ المدفوع في الأرباح أو الخسائر.

2-8 الأدوات المالية المشتقة

يتم، في الأصل، إثبات الأدوات المالية المشتقة بالقيمة العادلة لها بتاريخ التعاقد ويتم لاحقاً إعادة قياسها بقيمتها العادلة. إن جميع الأدوات المالية المشتقة المقتناة من قبل الشركة هي عبارة عن عقود يتم التفاوض بشأنها بشكل خاص وتدرج ضمن الموجودات عندما تكون القيمة العادلة لها إيجابية وضمن المطلوبات عندما تكون القيمة العادلة لها سلبية. يتم الحصول على القيمة العادلة من الأطراف الأخرى أو من خلال استخدام خدمات التسعير مثل بلومبيرغ.

تعتبر المشتقات المدرجة ضمن الأدوات المالية الأخرى مشتقات منفصلة، وتسجل بالقيمة العادلة إذا كانت خصائصها الاقتصادية ومخاطرها لا تتعلق بصورة وثيقة بتلك المذكورة في العقد الرئيسي، وأن العقد الرئيسي لا يعتبر بحد ذاته عقد مشتقات مقتناه لأغراض المتاجرة، وتدرج التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات في قائمة الدخل.

2-9 دخل ومصاريف الفوائد

يتم إثبات دخل ومصاريف الفوائد المتعلقة بكافة الأدوات المالية المرتبطة بفوائد، عدا تلك المصنفة كـ "استثمارات مقتناة لأغراض المتاجرة" أو "استثمارات مدرجة بقيمتها العادلة في قائمة الدخل" ضمن "دخل الفوائد" أو "مصاريف الفوائد" في قائمة الدخل باستخدام طريقة العائد الفعلي.

بموجب طريقة العائد الفعلي، يتم احتساب التكلفة المطفأة للموجودات أو المطلوبات المالية وتوزيع إيرادات الفوائد أو مصروف الفوائد على المدة الزمنية الخاصة بها. يمثل العائد الفعلي سعر الفائدة الفعلي المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية المدفوعة أو المستلمة على مدى الفترة الزمنية للأداة المالية (أو فترة أقصر، حسبما هو ملائم) لصافي القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية. وعند احتساب سعر الفائدة الفعلي، تقوم الشركة بتقدير التدفقات النقدية بعد الأخذ بعين الاعتبار الشروط الواردة في العقد الخاص بالأداة المالية (على سبيل المثال الدفعات المقدمة، والخيارات الخ)، إلا أنها لا تأخذ بعين الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية.

يشتمل احتساب معدل الفائدة الفعلي على كافة الأتعاب والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي ومن تكاليف المعاملات والعلوات والخصومات.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

2-9 دخل ومصاريف الفوائد - تنمة

عند تخفيض القيمة الدفترية لأصل مالي أو مجموعة من الموجودات بسبب خسارة الانخفاض في القيمة العادلة، فإن دخل الفوائد يتم قيده باستخدام سعر الفائدة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية والذي تم استخدامه عند قياس خسائر الانخفاض في القيمة.

2-10 دخل العمولات والأتعاب

يتم إثبات دخل العمولات والأتعاب على أساس مبدأ الاستحقاق عند تقديم الخدمة. أما أتعاب الارتباطات لمنح القروض التي سيتم سحبها لاحقاً فيتم تأجيلها (مع التكلفة المباشرة المتعلقة بها)، ويتم إثباتها كتعديل للعائد الفعلي على تلك القروض. يتم إثبات أتعاب القروض المشتركة عند استكمال القرض ولا تحتفظ الشركة بأي جزء من القرض لها أو أنها تحتفظ بجزء من القرض بنفس الفوائد الفعلية مثل المشاركين الآخرين.

2-11 توزيعات الأرباح

يتم إثبات توزيعات الأرباح عند الإقرار بأحقية الشركة لاستلامها. أو عند الاعلان عنها من قبل الشركة.

2-12 الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

أ - الموجودات المقيّدة بالتكلفة المطفأة

تقوم الشركة بتاريخ إعداد القوائم المالية بالتأكد من وجود دليل موضوعي على وجود انخفاض في الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية. يكون هناك انخفاض في الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية وتتحقق خسائر الانخفاض فقط في حالة وجود أدلة موضوعية للانخفاض كنتيجة حدث واحد أو أكثر، يتم بعد الإثبات الأولي للأصل ("حدث خسارة")، وإن هذا الحدث (أو الأحداث) لها تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدره للموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية التي يمكن تقديرها بشكل موثوق.

يتم تحديد الفترة المقدره بين الخسارة الفعلية وما يماثلها من قبل الإدارة المحلية لكل محفظة محددة. وبشكل عام، إن الفترات المستخدمة تتراوح بين ثلاثة أشهر واثنى عشر شهراً، وفي حالات استثنائية يسمح لفترة أطول من ذلك.

2 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة - تنمة

2-12 الانخفاض في قيمة الموجودات المالية - تنمة

أ - الموجودات المقيّدة بالتكلفة المطفأة - تنمة

تقوم الشركة بالتأكد من وجود أدلة موضوعية للانخفاض بشكل فردي للموجودات المالية والتي تعتبر هامة بمفردها، وبشكل فردي أو جماعي للموجودات المالية التي تعتبر غير هامة بمفردها. وفي حالة عدم وجود دليل موضوعي على وقوع انخفاض في الموجودات المالية المقيمة بشكل فردي، سواءً هامة أو غير هامة، تقوم الشركة بإدراج الأصل في مجموعة موجودات مالية ذات خصائص مخاطر ائتمان مماثلة له، ثم تقوم بتقدير قيمة الانخفاض بشكل جماعي لهذه المجموعة.

لا يتم إدراج الموجودات التي يتم تقييم انخفاضها بشكل فردي والتي يقيد خسائر انخفاضها أو الاستمرار فيه بشكل فردي ضمن التقييم الجماعي للموجودات المالية.

يتم قياس مبلغ الخسارة بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (والتي لا يدخل من ضمنها خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تكبدها بعد) مخصومة على أساس معدل الفائدة الفعلي الأصلي للموجودات المالية. يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات من خلال استخدام حساب مخصص، ويتم قيد مبلغ الخسارة في قائمة الدخل.

إذا كان القرض أو الاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق يحمل معدل فائدة متغيرة، فإن معدل الخصم المستخدم في قياس خسارة الإنخفاض في القيمة سيكون معدل الفائدة الفعلي الحالي المحدد بالعقد. وكإجراء عملي مناسب، يمكن للشركة قياس الانخفاض على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام سعر السوق السائد.

يعكس احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لموجودات مالية مضمونة التدفقات النقدية التي قد تنتج عن مصادرة الضمان، مخصوماً منها تكلفة الحصول على الضمان وبيع الضمان سواءً كانت مصادرة الضمان محتملة أم لا.

لأغراض تقييم الانخفاض في قيمة الموجودات بشكل جماعي، يتم تجميع الموجودات المالية على أساس مخاطر الائتمان ذات الخصائص المماثلة (مثل نوعية الموجودات والصناعة).

يتم تقييم التدفقات النقدية المستقبلية لمجموعة موجودات مالية تم تقييم انخفاضها بشكل جماعي على أساس التدفقات النقدية التعاقدية لموجودات الشركة، وخبرة الشركة حول الخسارة التاريخية للموجودات المرتبطة بمخاطر ائتمان ذات خصائص مشابهة في الشركة. تحدّث خبرة الخسارة التاريخية على أساس المعلومات التي يمكن ملاحظتها لتعكس آثار الظروف الحالية التي لم تؤثر على الفترة التي حدثت بها خبرة الخسارة التاريخية؛ ولإزالة آثار الشروط في الفترة التاريخية التي لا توجد حالياً.

يتم شطب القرض عند عدم إمكانية تحصيله مقابل مخصص انخفاض القرض المتعلق به، ويتم شطب هذه القروض بعد استنفاد جميع الوسائل الممكنة لتحصيلها مع إمكانية تحديد مقدار الخسارة.

ب - الموجودات المصنفة كمتاحة للبيع

تقوم الشركة بتاريخ إعداد القوائم المالية بإجراء تقييم للتأكد من وجود دليل موضوعي على وجود انخفاض في قيمة أصل مالي أو مجموعة من الموجودات المالية. وفي حالة الاستثمارات

2 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة - تنمة

2-12 الانخفاض في قيمة الموجودات المالية - تنمة

المصنفة كموجودات متاحة للبيع، فإن الانخفاض الجوهرى أو المستمر في القيمة العادلة للأصل والذي يقل عن تكلفته يتم أخذه بعين الاعتبار في تحديد فيما إذا كان هناك انخفاض في الأصل. وفي هذه الحالة تدرج الخسائر التراكمية - التي تم قياسها بالفرق بين تكلفة الشراء والقيمة العادلة الحالية، ناقصاً أي خسارة انخفاض في الموجودات المالية المثبتة سابقاً في قائمة الدخل. ولا يتم عكس خسارة انخفاض استثمارات المساهمات التي تم ادراجها في قائمة الدخل سابقاً من خلال قائمة الدخل. وإذا ما زادت القيمة العادلة لسندات الدين المصنفة كموجودات متاحة للبيع في الفترات اللاحقة، وأن الزيادة ممكن ربطها بشكل موضوعي بحدث بعد قيد خسارة الانخفاض في قائمة الدخل، فإن خسارة الانخفاض يمكن عكسها من خلال قائمة الدخل.

ج - القروض التي يتم إعادة التفاوض عليها

إن القروض التي تخضع لتقييم الانخفاض بشكل جماعي أو أعتبرت هامة بمفردها والتي يتم إعادة التفاوض بشروطها لا تعتبر متأخرة وتعامل كقروض جديدة.

2-13 الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات، باستثناء الأراضي، بالتكلفة التاريخية مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم. تتضمن التكلفة التاريخية المصاريف التي ترتبط بشكل مباشر بشراء تلك الموجودات.

يتم إدراج التكاليف اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل أو يتم قيدها كأصل مستقل، حسبما هو ملائم، وذلك فقط عند وجود احتمال بأن المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بهذا الأصل سوف تتدفق للشركة، وأن تكلفة هذا الأصل يمكن قياسها بشكل موثوق به. ويتم قيد جميع مصاريف الإصلاحات والصيانة الأخرى كمصاريف تشغيلية خلال الفترة المالية التي يتم تكبدها فيها.

لا يتم احتساب استهلاك على الأراضي، ويجري احتساب الاستهلاك على الموجودات الأخرى بموجب طريقة القسط الثابت بتوزيع القيم المتبقية على العمر الإنتاجي المقدر لها وكما يلي:

• المباني وتحسيناتها من 5 سنوات إلى 50 سنة

• الأثاث والمعدات من 3 سنوات إلى 5 سنوات

يتم بتاريخ إعداد كل قوائم مالية مراجعة القيم المتبقية للموجودات وأعمارها الإنتاجية وتعديلها، حسبما هو ملائم، ويتم مراجعة الموجودات للتأكد من وجود انخفاض عندما تشير الأحداث أو التغييرات في الظروف بأن القيمة الدفترية لا يمكن استردادها. يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل مباشرة إلى المبلغ الممكن استرداده إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أكثر من المبلغ المتوقع استرداده. يمثل المبلغ الممكن استرداده القيمة العادلة للأصل مطروحاً منها تكاليف البيع أو القيمة الحالية، أيهما أعلى.

يتم تحديد الأرباح والخسائر الناتجة على الاستبعادات بمقارنة المتحصلات مع القيمة الدفترية، وتفيد في قائمة الدخل.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

2-14 الاستثمارات العقارية

يتم تصنيف الممتلكات المقتناة بغرض تحقيق عائد إيجاري لفترة طويلة الأجل أو بغرض ارتفاع قيمتها الرأسمالية أو كلاهما، وغير المستخدمة من قبل الشركة، كإستثمارات عقارية. إن الإستثمارات العقارية تتكون بشكل رئيسي من أراضي، مباني (ومعدات وتركيبات تعتبر جزءاً لا يتجزأ من المباني). يتم تسجيل الإستثمارات العقارية بالتكلفة التاريخية مطروحاً منها الإستهلاك المتراكم. تتضمن التكلفة التاريخية أية مصاريف متعلقة بشراء الموجودات. إن أية تكاليف لاحقة تقيد كجزء من القيمة الدفترية للأصل أو كأصل منفصل، حسبما هو ملائم، فقط عندما يكون هناك احتمال وجود منافع اقتصادية مستقبلية للشركة تتعلق بالأصل وإمكانية قياس تكلفة الأصل بشكل موثوق به. يتم عكس القيمة الدفترية للجزء المستبدل. تقيد جميع المصروفات الخاصة بالصيانة والإصلاح ضمن قائمة الدخل خلال الفترة المالية التي تتكبد فيها.

لا يتم استهلاك الأراضي. يتم احتساب الإستهلاك على الموجودات الأخرى بموجب طريقة القسط الثابت بتوزيع القيم المتبقية على العمر الإنتاجي المقدر له كما هو مشار إليه ضمن الممتلكات والمعدات.

يتم تحديد أرباح وخسائر الإستبعادات بمقارنة المتحصلات مع القيم الدفترية، وإدراجها في قائمة الدخل.

2-15 النقد وما في حكمه

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية، تتكون النقدية وشبه النقدية من النقد في الصندوق والأرصدة لدى البنوك وودائع لأجل تستحق خلال فترة تقل عن ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء.

2-16 المخصصات

يتم قيد مخصصات تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون لدى الشركة التزام قانوني أو متوقع نتيجة أحداث سابقة، ومن المحتمل بشكل كبير أن يتطلب استخدام الموارد المالية للشركة لسداد هذا الالتزام ويمكن تقدير المبلغ بشكل موثوق به.

2-17 مزايا الموظفين

التعويضات

يتم إثبات مزايا ومستحقات الموظفين والتي تشمل على الإجازات السنوية والعطل وتذاكر السفر والمزايا قصيرة الأجل الأخرى عند استحقاقها.

2 - ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

2-17 مزايا الموظفين - تنمة

صندوق الإيداع

تحمل مساهمات الشركة في برامج صندوق الإيداع ذات الاشتراكات المحددة على قائمة الدخل للسنة التي تتعلق بها. وفيما يتعلق بهذه البرامج، يوجد على الشركة التزامات قانونية و متوقعة لسداد هذه الاشتراكات عند استحقاقها ولا يوجد التزامات لدفع أي مزايا مستقبلية.

مكافأة نهاية الخدمة

يجنب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة على أساس تقويم اكتواري لالتزامات الشركة طبقاً لنظام الموظفين في الشركة والمتطلبات النظامية المحلية لفروع ومكاتب الشركة في الخارج.

2-18 محاسبة عقود الإيجارات

أ - الشركة كمستأجر

تعتبر جميع العقود التي أبرمتها الشركة عقود إيجارات تشغيلية. تحمل المبالغ المدفوعة بموجب عقود الإيجارات التشغيلية على قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدى فترة عقود الإيجار المتعلقة بها.

عند إنهاء أي عقد تشغيلي قبل انتهاء مدة العقد، فإن المبالغ المطلوب دفعها كغرامة إلى المؤجر تقيد كمصروف في الفترة التي يتم فيها إنهاء العقد.

ب- الشركة كمؤجر

عندما يتم بيع موجودات بموجب عقود إيجار تمويلي، فإنه يتم قيد القيمة الحالية لمدفوعات الإيجارات كدعم مدينة ويتم تصنيفها تحت بند "قروض وسلف". كما يتم قيد الفرق بين القيمة الإجمالية والقيمة الحالية للذمم المدينة كـ "عائد غير مكتسب"، ويتم قيد دخل الإيجار على مدى فترة الإيجار باستخدام طريقة صافي قيمة الاستثمارات والتي تعكس معدل عائد دوري ثابت.

إن الموجودات الخاضعة لعقود الإيجار التشغيلية، يتم إدراجها في القوائم المالية كاستثمارات عقارية. يتم قيد دخل الإيجار من عقود الإيجارات التشغيلية بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

3 - إدارة المخاطر المالية

تتعرض أنشطة الشركة للعديد من المخاطر المالية التي تستلزم التحليل والتقييم والقبول وإدارة بعض درجات المخاطر أو مجموعة من المخاطر. إن التعرض للمخاطر المالية يعتبر من أساسيات العمل في القطاع المالي ومن ثم فإن المخاطر التشغيلية هي أحد النتائج الحتمية لهذه الصناعة. إن سياسات إدارة المخاطر العامة في الشركة تهدف إلى تحقيق التوازن المناسب بين المخاطر والعوائد، وبالتالي تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للشركة.

إن السياسات المتبعة من قبل إدارة المخاطر بالشركة مصممة لتحديد وتحليل المخاطر، ووضع حدود ملائمة وأنظمة لضبط ومراقبة هذه المخاطر والالتزام بحدود استخدام أنظمة معلومات

3 - إدارة المخاطر المالية - تتمة

يمكن الاعتماد عليها ويتم تحديثها بانتظام. تقوم الشركة بمراجعة أنظمة وسياسات إدارة المخاطر بصورة منتظمة حتى تعكس التغيرات التي تحدث في الأسواق والمنتجات وللتأكد من اتباع أفضل الأساليب المستخدمة.

يقوم قسم إدارة المخاطر بإدارة المخاطر وفقاً للسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة حيث يقوم بتحديد وتقييم وإدارة المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الإدارات المختلفة في الشركة. يقوم مجلس الإدارة باعتماد مبادئ مكتوبة حول إدارة المخاطر العامة وكذلك سياسات مكتوبة تغطي جوانب محددة، مثل مخاطر العملات الأجنبية، مخاطر أسعار العملات، مخاطر الائتمان، واستخدام الأدوات المالية المشتقة وغير المشتقة. بالإضافة إلى ذلك، فإن إدارة التدقيق الداخلي تعتبر مسؤولة عن المراجعة المستقلة لإدارة المخاطر والبيئة الرقابية بالشركة. إن أهم أنواع المخاطر هي مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية الأخرى. إن مخاطر السوق تشمل مخاطر العملات الأجنبية، مخاطر أسعار العملات، ومخاطر الأسعار.

1-3 مخاطر الائتمان

تتعرض الشركة لمخاطر الائتمان، والتي تتمثل في عدم مقدرة الطرف الآخر على الوفاء بالتزاماته، مما يؤدي إلى تكبد الشركة لخسارة مالية. تنشأ مخاطر الائتمان بشكل أساسي من أعمال الإقراض المرتبطة بنشاط القروض والسلف ومن الأنشطة الاستثمارية التي يترتب عليها إضافة سندات دين وسندات أخرى إلى محفظة موجودات الشركة. كما أن هناك مخاطر ائتمانية تنتج عن الأدوات المالية غير الممولة مثل التزامات القروض، الاعتمادات المستندية، خطابات الضمان، الخ.

لإدارة هذا النوع من المخاطر، تقوم الشركة بإتباع العديد من الإجراءات والتي تشمل الآتي:

- يقوم فريق الائتمان والتسويق بصفة مستمرة ببحث، ومراجعة، ومراقبة كافة البنود المرتبطة بالائتمان على أساس شامل.
 - تتم الموافقة على منح الائتمان بناءً على توصيات مقدمة من مسؤولي ائتمان محددين تتم مراجعتها من قبل إدارة الشركة.
 - لدى الشركة نظام يتم بمقتضاه التأكد من وجود الضمانات الكافية لمنح الائتمان سواءً للمخاطر المتعلقة بالأدوات المالية الممولة أو غير الممولة.
- ينتج التركيز في مخاطر الائتمان عند مزاوله عدد من الأطراف الأخرى لأنشطة مماثلة أو ممارسة أنشطتهم في نفس المنطقة الجغرافية. إن المخاطر المرتبطة بهذه التركيزات قد تكون مخاطر جوهرية في حالة وجود تأثير مشترك على الصناعة أو منطقة جغرافية معينة. تم بيان مخاطر التركيزات الجغرافية المتعلقة بالقروض والسلف في الإيضاح رقم (1-3-7).
- تقوم الشركة بالحد من مخاطر الائتمان من خلال توزيع مخاطرها، إلى الحد الممكن، على عدة أنواع من الأطراف الأخرى. وفي حال وجود تركيز لا يمكن تفاديه، تقوم الشركة بإجراءات احتياطية كافية لتخفيف هذه المخاطر الإضافية إلى الحد الأدنى المقبول.

3 - إدارة المخاطر المالية - تنمة

3-1-1 قياس مخاطر الائتمان

أ - القروض والسلف

تقوم الشركة بمراجعة الملاءة الائتمانية للأطراف التي تمنح إليها القروض والسلف على مستوى فردي. كما تقوم الشركة بإجراء تقويم جماعي لمحفظة القروض بشكل سنوي.

تقوم الشركة بتصنيف الموجودات من درجة "عادي" إلى أقل من ذلك حسب نظام التصنيف الداخلي بالشركة المبين أدناه في حال تعرض الموقف المالي للمقترضين لأية مشاكل مالية متوقعة. وعند انتظام المقترض في السداد بالمواعيد المحددة، فإن الموجودات لا تخضع لهذا التصنيف:

التقييم الداخلي	وصف درجة التصنيف	درجة التصنيف
يسرى هذا التصنيف على الموجودات التي تسدد في التواريخ المتفق عليها ولكن مع وجود تحليل معد بعناية للوضع المالي للمقترض يشير إلى وجود مشاكل محتملة أو ضعف في وضعه المالي والذي قد يؤثر على مقدراته المستقبلية في الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة.	تحت المراقبة	أ
يسري هذا التصنيف على الموجودات التي يتأخر سداد أقساطها و/أو الفوائد المستحقة عليها لمدة 90 يوماً أو أقل، وأن سدادها بالكامل مشكوكاً فيه وأنه يوجد إنخفاضاً ملحوظاً في قيمة الضمان.	دون المستوى	ب
يسري هذا التصنيف على الموجودات التي يتأخر فيها سداد الأقساط و/أو الفوائد المستحقة لمدة 180 يوماً. تشمل هذه الموجودات على كافة مؤشرات الإنخفاض في القيمة المشمولة ضمن هذه الدرجة ب- (دون المستوى)، مع خصائص إضافية تشير على أن الضعف المالي للمقترض يجعل التحصيل أو التصفية بالكامل في ظل الحقائق والظروف الحالية محل تساؤل وغير محتمل.	مشكوك في تحصيلها	ج
يسري هذا التصنيف على الموجودات التي يتأخر فيها سداد الفائدة وأصل المبلغ أو الأقساط المستحقة عن 270 يوماً. تعتبر هذه الموجودات غير قابلة للتحصيل وأن تبقى كموجودات ذات قيمة تعتبر مسألة غير مضمونة. أن هذا التصنيف لا يعني بأن الموجودات غير قابلة للتحصيل على الإطلاق أو تخريدها، وأنه من غير المفضل أو العملي أن يسمح بتأجيل تصنيف الموجودات ضمن هذه الفئة حتى لو تم تحصيلها بشكل جزئي في المستقبل.	خسارة	د

3 - إدارة المخاطر المالية - تنمية

1-1-3 قياس مخاطر الائتمان - تنمية

أ - القروض والسلف - تنمية

تقوم الشركة بإتباع التصنيفات أعلاه حتى تتمكن من التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان. إن عدم المقدرة على السداد الموضحة تحت كل تصنيف تختلف من عام لآخر، وخصوصاً خلال كل فترة تشغيلية.

إن تعرض الشركة إلى مخاطر عدم المقدرة على السداد يعتمد على المبالغ التي تتوقع الشركة أن لا يتم سدادها عند استحقاقها. وعلى سبيل المثال، بالنسبة إلى القرض فإنه يكون القيمة الاسمية. وبالنسبة إلى التعهدات، فإنها تتضمن أي مبلغ مسحوب مسبقاً بالإضافة إلى أية مبالغ قد يتم سحبها وقت عدم القدرة على السداد.

ب- سندات الدين والسندات الأخرى

بالنسبة لسندات الدين والسندات الأخرى، فإنه يتم استخدام التصنيفات الخارجية الصادرة عن ستاندرد آند بورز، وفيتش، وموديز من قبل إدارة خزينة الشركة لإدارة مخاطر الائتمان. يتم الاستثمار في هذه السندات بطريقة تضمن الحصول على نوعية ائتمان أفضل والمحافظة على مصادر جيدة لتلبية الحاجة إلى تمويل في نفس الوقت.

ج- المشتقات

تدير الشركة مخاطر الائتمان للمشتقات المالية كجزء من حدود الائتمان الإجمالية للعملاء مع إمكانية التعرض لمخاطر الائتمان نتيجة التغيرات في السوق. لا تؤخذ ضمانات بشأن مخاطر الائتمان لهذه المشتقات المالية.

د - التعهدات لمنح الائتمان

إن الهدف الرئيسي من هذه الأدوات المالية هو التأكد من توفر المبالغ اللازمة للعميل في حال طلبها. إن خطابات الضمان والاعتمادات المستندية تحمل نفس المخاطر الائتمانية التي تحملها القروض. إن خطابات الاعتمادات المستندية التي تعتبر بمثابة تعهدات مكتوبة من قبل الشركة بالنيابة عن العميل تسمح لطرف ثالث بسحب الأموال وفق شروط ومبالغ محددة مضمونة عادةً بالبضائع التي تخصصها وبالتالي فإنها تحمل مخاطر أقل من مخاطر القرض المباشر.

إن التعهدات لمنح الائتمان تمثل الأجزاء غير المستخدمة من حدود الائتمان الموافق عليها على شكل قروض، ضمانات أو خطابات اعتماد. وفيما يتعلق بمخاطر الائتمان المتعلقة بالتعهدات لمنح الائتمان، فإن الشركة قد تتعرض لخسارة محتملة مساوية لمجموع التعهدات غير المستخدمة.

إلا أن مبلغ الخسارة المحتملة يتوقع بأن يكون أقل من مجموع التعهدات غير المستخدمة، حيث أن أغلب التعهدات لمنح الائتمان مرتبطة بشروط تتطلب من العملاء الحفاظ على معايير ائتمان محددة. تراقب الشركة مدة استحقاق تعهدات الائتمان لأن التعهدات طويلة الأجل يكون لديها عادة مخاطر الائتمان أكثر من التعهدات قصيرة الأجل.

3 - إدارة المخاطر المالية - تنمة

3-1-2 سياسات رقابة وتقليل المخاطر

تقوم الشركة بالحد من ومتابعة تركيز المخاطر الائتمانية عند تحديدها، وبالأخص للأفراد والشركة والقطاعات المختلفة والدول.

تقوم الشركة بتحديد مستويات مخاطر الائتمان من خلال القيام بوضع حدود لمستوى المخاطر المقبولة لمقترض واحد أو لمجموعة من المقترضين من الشركة وللمناطق الجغرافية والقطاعات الصناعية. تتم مراجعة هذه المخاطر بصورة منتظمة وتخضع للمراجعة مره واحده بالسنة أو أكثر، حسب الضرورة. إن حدود مستوى مخاطر الائتمان طبقاً للمنتج، مجال الصناعة والبلد يتم الموافقة عليه من قبل مجلس الإدارة.

إن مخاطر الائتمان يتم إدارتها من خلال إجراء تحليل مستمر لقدرة المقترضين أو المقترضين المحتملين على الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بسداد الفائدة وأصل القرض وبتغيير حدود الائتمان بشكل ملائم. إن بعض مقاييس الرقابة وتقليل المخاطر المحددة كالآتي:

أ - الضمانات

تستخدم الشركة العديد من السياسات والإجراءات التي تساعد في تقليل مخاطر الائتمان. إن الأكثر شيوعاً من هذه السياسات والإجراءات هي الحصول على ضمانات بشأن الأموال الممنوحة. تطبق الشركة إرشادات بشأن قبول فئات معينة من الضمانات أو تقليل مخاطر الائتمان.

ب- مخاطر السداد

تظهر مخاطر السداد في أي وضع يتوقع فيه استلام دفعات نقدية أو أوراق مالية أو أسهم. يتم وضع حدود السداد اليومية لكل عميل لتغطي كافة مخاطر السداد من عمليات الشركة في السوق في أي يوم.

ج- ترتيبات مقاصة الرئيسية

تقوم الشركة بالحد من تعرض أنشطتها لمخاطر الائتمان وذلك بإبرام ترتيبات مقاصة رئيسية مع العملاء الذين لديهم معاملات جوهرية مع الشركة.

3-1-3 السياسات المتعلقة بالإنخفاض في القيمة والمخصصات

إن أنظمة التصنيف الداخلي الموضحة في إيضاح رقم 3-1-1، تركز بشكل أكبر على نوعية الائتمان منذ بداية منح الائتمان. وفي المقابل، تؤخذ مخصصات انخفاض القيمة لأغراض التقارير المالية فقط لإظهار الخسائر المتكبدة في تاريخ إعداد القوائم المالية عند وجود دليل على انخفاض القيمة. إن أغلب مخصصات انخفاض القيمة تأتي من أدنى فئتين من فئات التصنيف. يوضح الجدول أدناه نسبة البنود الممولة وغير الممولة المتعلقة بالقروض والسلف ومخصص انخفاض القيمة لكل من فئات التصنيف الداخلي للشركة:

3 - إدارة المخاطر المالية - تنمة

3-1-3 السياسات المتعلقة بالإنخفاض في القيمة والمخصصات - تنمة

2010		2011		
مخصص الانخفاض في القيمة (%)	قروض وسلف (%)	مخصص الانخفاض في القيمة (%)	قروض وسلف (%)	
2	77	1	82	عادية
-	5	-	4	تحت المراقبة
20	10	20	1	دون المستوى
57	3	54	5	مشكوك في تحصيلها
86	5	73	8	خسارة
	100		100	

4-1-3 الحد الأقصى لمخاطر الائتمان الممكن التعرض لها قبل أي ضمانات أو أي تعزيزات ائتمانية أخرى.

الحد الأقصى للمخاطر		
2010	2011	
مخاطر ائتمان تتعلق بموجودات داخل قائمة المركز المالي هي كالآتي:		
923,586	640,299	ودائع لدى البنوك
100,372	98,910	سحب على المكشوف
353,322	417,772	قروض وسلف للبنوك
97,671	127,282	قروض وسلف لغير البنوك
9,138	8,602	استثمارات لغرض المتاجرة
343,315	435,989	استثمارات في سندات الدين
13,971	19,001	فوائد مستحقة
1,841,375	1,747,855	
مخاطر الائتمان المتعلقة ببند خارج المركز المالي هي كالآتي:		
		التزامات محتملة
5,250	44,167	التزامات قروض
89,568	99,055	التزامات خطابات الاعتماد
53,000	23,000	مشتقات ائتمانية - مقايضات تعثر الائتمان غير ممولة
1,989,193	1,914,077	كما في 31 ديسمبر

3- إدارة المخاطر المالية - تنمية

3-1-4 الحد الأقصى لمخاطر الائتمان الممكن التعرض لها قبل أي ضمانات أو أي تعزيزات ائتمانية أخرى - تنمية

يوضح الجدول أعلاه أسوأ سيناريو لمخاطر الائتمان التي يمكن أن تتعرض لها الشركة كما في 31 ديسمبر 2011 و 2010 وذلك قبل أخذ أي ضمانات أو تعزيزات ائتمانية أخرى بعين الاعتبار. تم تقييم مخاطر الموجودات داخل قائمة المركز المالي أعلاه بناءً على صافي القيمة الدفترية المسجلة في قائمة المركز المالي.

كما هو موضح في الجدول أعلاه، فإن 34% من إجمالي الحد الأقصى للمخاطر التي تم التعرض لها تمثل قروض وسلف (بما في ذلك السحب على المكشوف) لبنوك وغير بنوك كما في 31 ديسمبر 2011 (2010: 28%).

إن الإدارة واثقة من مقدرتها على الاستمرار في الرقابة والحفاظ على حد أدنى من مخاطر الائتمان الناتجة عن محفظة القروض والسلف والاستثمارات في سندات الدين بناءً على:

- إن 82% من السحب على المكشوف ومحفظة القروض والسلف مصنفة تحت الدرجة الأولى من نظام التصنيف الداخلي - درجة القروض العاملة كما في 31 ديسمبر 2011 (2010: 77%).

- إن 86% من إجمالي محفظة القروض والسلف تعتبر غير متأخرة السداد أو منخفضة القيمة كما في 31 ديسمبر 2011 (2010: 82%).

- إن 56% من سندات الدين لديها على الأقل تصنيف ائتماني من الدرجة (أ) (حسب تصنيف وكالة ستاندرد آند بورز أو ما يعادلها) كما في 31 ديسمبر 2011 (2010: 54%).

3-1-5 جودة الائتمان الخاصة بالموجودات المالية

فيما يلي ملخص بمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر. إن هذه الأرقام تمثل المبلغ الإجمالي دون مخصص الانخفاض المتعلق بها:

الإجمالي	منخفضة القيمة بصورة منفردة	متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها	غير متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها		31 ديسمبر 2011
			عادية	تحت المراقبة	
640,299	-	-	640,299	-	ودائع لدى البنوك
464,341	21,200	-	443,141	-	سندات دين
					قروض وسلف:
98,910	-	-	98,910	-	- سحب على المكشوف
491,541	30,803	-	430,738	30,000	- قروض وسلف للبنوك
127,282	71,211	-	56,071	-	- قروض وسلف لغير البنوك
19,001	-	-	18,924	77	فوائد مدينة وموجودات أخرى
1,841,374	123,214	-	1,688,083	30,077	الإجمالي

3 - إدارة المخاطر المالية - تنمية

3-1-5 جودة الائتمان الخاصة بالموجودات المالية - تنمية

الإجمالي	منخفضة القيمة بصورة منفردة	متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها	غير متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها		31 ديسمبر 2010
			تحت المراقبة	عادية	
923,586	-	-	-	923,586	ودائع لدى البنوك
371,553	19,100	-	-	352,453	سندات دين
					قروض وسلف:
100,372	-	-	-	100,372	- سحب على المكشوف
365,069	31,571	500	30,000	302,998	- قروض وسلف للبنوك
144,290	78,248	-	-	66,042	- قروض وسلف لغير البنوك
13,971	-	-	69	13,902	فوائد مدينة وموجودات أخرى
1,918,841	128,919	500	30,069	1,759,353	الإجمالي

- تم الإفصاح عن سندات الديون قبل احتساب مخصص الانخفاض في القيمة وقدره 7.5 مليون دولار أمريكي (2010: 2.5 مليون دولار أمريكي).
- بلغ إجمالي مخصص انخفاض القيمة للقروض والسلف كما في 31 ديسمبر 2011 مبلغ 73.77 مليون دولار أمريكي (2010: 58.36 مليون دولار أمريكي). توجد معلومات إضافية عن مخصص انخفاض القيمة لعمليات السحب على المكشوف وللقروض والسلف في الإيضاح رقم (8).
- بلغ إجمالي مخصص انخفاض سندات الدين كما في 31 ديسمبر 2011 مبلغ 21.2 مليون دولار أمريكي (2010: 19.1 مليون دولار أمريكي).

أ - تحليل بأعمار الموجودات المالية المتأخرة السداد والتي لم تنخفض قيمتها أن الموجودات المالية المتأخرة السداد لفترة تقل عن 90 يوماً لا تعتبر متأخرة السداد ما لم تتوفر معلومات أخرى تفيد عكس ذلك. ان الموجودات المالية المتأخرة السداد لما يزيد عن 90 يوماً تعتبر منخفضة القيمة، ما لم تتوفر معلومات تفيد عكس ذلك مثل توفر الضمانات الكافية أو السندات المرهونة.

3 - إدارة المخاطر المالية - تنمية

3-1-5 جودة الائتمان الخاصة بالموجودات المالية - تنمية

ب- الموجودات المالية التي أعيد التفاوض بشأنها

تتضمن أنشطة إعادة جدولة الموجودات المالية إجراءات تمديد فترات السداد، خطط إدارة خارجية معتمدة، تعديل وتأجيل الدفعات. وبعد إعادة الجدولة، يتم تعديل حساب العميل المتأخر السداد سابقاً إلى الوضع الطبيعي ويتم إدارته مع حسابات أخرى مشابهة. إن سياسات وممارسات إعادة الجدولة تعتمد على مؤشرات أو معايير والتي حسب حكم الإدارة تشير إلى أن السداد سيستمر في الغالب. يتم مراجعة هذه السياسات بشكل مستمر. بلغت الموجودات المالية التي أعيد التفاوض بشأنها والتي تعتبر بخلاف ذلك متأخرة السداد أو منخفضة القيمة، 7.6 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2011 (2010: 6.19 مليون دولار أمريكي).

3-1-6 سندات الدين

يوضح الجدول أدناه تحليل لسندات الدين كما في 31 ديسمبر 2011 و 2010 وذلك حسب تصنيف وكالة ستاندرد أند بورز أو ما يعادلها:

31 ديسمبر 2011	سندات مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل	أوراق مالية متاحة للبيع	سندات مقتناه حتى تاريخ الاستحقاق	الإجمالي
أ إلى + أ	-	139,974	108,333	248,307
أقل من - أ	8,602	104,289	26,929	139,820
غير مصنفة	-	51,357	5,107	56,464
الإجمالي	8,602	295,620	140,369	444,591

31 ديسمبر 2010	سندات مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل	أوراق مالية متاحة للبيع	سندات مقتناه حتى تاريخ الاستحقاق	الإجمالي
أ إلى + أ	-	153,878	35,735	189,613
أقل من - أ	9,138	79,247	14,551	102,936
غير مصنفة	-	59,797	107	59,904
الإجمالي	9,138	292,922	50,393	352,453

3 - إدارة المخاطر المالية - تنمة

7-1-3 تركيز مخاطر الموجودات المالية المعرضة لمخاطر الائتمان

القطاعات الجغرافية

يوضح الجدول أدناه أهم مخاطر الائتمان بقيمتها الدفترية، كما هي مصنفة حسب المنطقة الجغرافية. قامت الشركة في هذا الجدول بتوزيع مخاطر الائتمان على المناطق حسب مكان إقامة الأطراف الأخرى:

الإجمالي	أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية	آسيا	دول عربية أخرى	دول الخليج	
640,299	83,406	85,134	9,940	461,819	ودائع لدى البنوك
98,910	-	-	-	98,910	سحب على المكشوف
545,054	126,102	57,741	320,892	40,319	قروض وسلف
444,591	244,717	5,109	20,036	174,729	سندات دين
19,001	2,103	541	13,172	3,185	فوائد مدينة وموجودات أخرى
1,747,855	456,328	148,525	364,040	778,962	كما في 31 ديسمبر 2011
1,841,375	270,140	91,374	473,979	1,005,882	كما في 31 ديسمبر 2010
					بنود خارج قائمة المركز المالي
166,222	5,000	29,000	68,668	63,554	كما في 31 ديسمبر 2011
147,818	15,030	18,000	84,894	29,894	كما في 31 ديسمبر 2010

3 - إدارة المخاطر المالية - تنمة

2-3 مخاطر السوق

تتعرض الشركة لمخاطر السوق، والتي تتمثل في المخاطر الناتجة عن تغير القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية نتيجة للتغيرات في القيمة السوقية. تنتج مخاطر السوق عن المراكز المفتوحة لأسعار الفائدة، العملات، والأسهم، وجميعها معرضة لتغيرات السوق العامة والخاصة والتغيرات في مستوى أسعار السوق مثل أسعار الفائدة، هامش الائتمان، أسعار تحويل العملات وأسعار الأسهم. تقوم الشركة بفصل مخاطر السوق إلى محافظ عمليات تجارية أو غير تجارية.

تنشأ محافظ العمليات غير التجارية بشكل أساسي من إدارة أسعار الفوائد المتعلقة بالموجودات والمطلوبات البنكية للشركة. كما تتضمن محافظ العمليات غير التجارية مخاطر أسعار تحويل العملات الأجنبية وأسعار الأسهم الناتجة من الاستثمارات المقنتاه حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات المتاحة للبيع.

أ - مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة بسبب احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية.

إن مخاطر أسعار الفائدة للتدفقات النقدية هي مخاطر تغير التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة في السوق. إن القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية بسبب التغير في أسعار الفائدة في السوق. تتعرض الشركة لمخاطر تخضع لأثار التقلبات في مستويات أسعار الفائدة لكل من مخاطر القيمة العادلة والتدفقات النقدية. إن هامش الفائدة يمكن أن يزداد نتيجة هذه التغيرات وقد يساعد ذلك في تخفيض الخسائر عند حدوث أي تغيرات غير متوقعة في الأسعار.

يوضح الجدول التالي الأثر على الدخل نتيجة للتغيرات المقبولة في أسعار الفائدة مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة. إن الأثر على الدخل يمثل أثر التغيرات المفترضة في أسعار الفائدة على الموجودات المالية والمطلوبات المالية المقنتاه لغير أغراض المتاجرة بفائدة عائمة كما في 31 ديسمبر. وفي حالة زيادة أسعار الفائدة السائدة بالسوق بالمبالغ الظاهرة بالجدول، فإن صافي الدخل سيتأثر طبقاً لما هو مبين أدناه. أن أي إنخفاض مساو في أسعار الفائدة سيكون له أثر مساوي ومعاكس في قائمة الدخل.

3 - إدارة المخاطر المالية - تنمة

2-3 مخاطر السوق - تنمة

أ - مخاطر أسعار الفائدة - تنمة

مخاطر أسعار الفائدة 2011	دولار أمريكي	يورو	درهم إماراتي	ريال سعودي	دينار أردني	ريال قطري	أخرى	الإجمالي
	100 نقطة أساس							
الموجودات المالية:								
ودائع لدى البنوك	4,569	959	320	127	99	-	93	6,167
سحب على المكشوف وقروض وسلف	2,804	808	-	-	-	-	113	3,725
سندات دين	1,539	1,206	181	-	-	-	61	2,987
أثر الموجودات المالية	8,912	2,973	501	127	99	-	267	12,879
المطلوبات المالية:								
ودائع	(6,853)	(2,760)	-	(528)	(99)	-	(114)	(10,354)
أثر المطلوبات المالية	(6,853)	(2,760)	-	(528)	(99)	-	(114)	(10,354)
الأثر على نتائج أعمال الشركة	2,059	213	501	(401)	-	-	153	2,525

مخاطر أسعار الفائدة 2010	دولار أمريكي	يورو	درهم إماراتي	ريال سعودي	دينار أردني	ريال قطري	أخرى	الإجمالي
	100 نقطة أساس							
الموجودات المالية:								
ودائع لدى البنوك	3,801	973	2,209	227	212	1,659	94	9,175
سحب على المكشوف وقروض وسلف	2,046	29	-	-	-	-	216	2,291
سندات دين	1,251	940	191	100	-	-	-	2,482
أثر الموجودات المالية	7,098	1,942	2,400	327	212	1,659	310	13,948
المطلوبات المالية:								
ودائع	(8,590)	(1,799)	-	(578)	(212)	-	(221)	(11,400)
أثر المطلوبات المالية	(8,590)	(1,799)	-	(578)	(212)	-	(221)	(11,400)
الأثر على نتائج أعمال الشركة	(1,492)	143	2,400	(251)	-	1,659	89	2,548

3 - إدارة المخاطر المالية - تنمية

2-3 مخاطر السوق - تنمية

ب- مخاطر أسعار الأسهم

تشير مخاطر الأسهم إلى مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم في المحفظة الاستثمارية للشركة نتيجة للتغيرات المحتملة المعقولة في مؤشرات أسعار الأسهم وقيمة الأسهم الفردية. إن الأثر على استثمارات الأسهم للشركة المقتناه لغرض المتاجرة أو المتاحة للبيع، بسبب التغيرات المعقولة في مؤشرات أسعار الأسهم، مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة هو كما يلي:

2010			2011			تصنيف الأسهم
الأثر على حقوق المساهمين	الأثر على صافي الدخل	التغير في أسعار الأسهم/ صافي قيمة موجودات الصندوق %	الأثر على حقوق المساهمين	الأثر على صافي الدخل	التغير في أسعار الأسهم/ صافي قيمة موجودات الصندوق %	
-	±205	±10	-	±267	±10	أسهم مقتناه لغرض المتاجرة
±2,541	-	±10	±2,389	-	±10	أسهم متاحة للبيع
±13,947	-	±10	-	±12,092	±10	مساهمات متداولة

لا يمكن تحديد حجم مخاطر أسعار الأسهم الكمية الناتجة عن مساهمات الأسهم غير المتداولة المصنفة كإستثمارات متاحة للبيع بكل سهولة. بلغت القيمة العادلة لمساهمات الأسهم غير المتداولة المدرجة ضمن حقوق المساهمين في نهاية السنة 65.16 مليون دولار أمريكي (2010: 77.19 مليون دولار أمريكي).

ج - مخاطر أسعار تحويل العملات

تتحمل الشركة مخاطر آثار التغيرات في أسعار الصرف السائدة في السوق على مركزها المالي وتدفقاتها النقدية. يقوم مجلس إدارة الشركة بوضع حدوداً لمستوى المخاطر المقبولة لكل عملة وبشكل إجمالي لمراكز العملات، ويتم مراقبتها يومياً.

يلخص الجدول التالي مخاطر العملات الأجنبية للشركة كما في 31 ديسمبر. ويتضمن الجدول الأدوات المالية للشركة بالقيمة الدفترية، مصنفة بالعملات الرئيسية. إن بعض الموجودات والمطلوبات غير مشمولة في هذا الجدول لأنها غير معرضة لمراقبة مخاطر العملات.

3 - إدارة المخاطر المالية - تنمة

2-3 مخاطر السوق - تنمة

تركزات مخاطر العملات - الأدوات المالية:

الإجمالي	أخرى	جنيه استرليني	ريال قطري	دينار أردني	ريال سعودي	درهم إماراتي	يورو	دولار أمريكي	كما في 31 ديسمبر 2011
640,304	380	9,351	-	9,919	16,837	45,356	97,411	461,050	نقدية وودائع لدى البنوك
									موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:
11,280	1,401	-	-	-	954	-	-	8,925	استثمارات في أوراق مالية
328,317	23,210	-	-	-	18,785	9,131	76,922	200,269	- متاحة للبيع
140,369	107	-	-	-	-	9,540	52,355	78,367	- مقتناه حتى تاريخ الإستحقاق
643,964	11,341	-	-	-	40,000	-	90,067	502,556	سحب على المكشوف وقروض وسلف
299,855	96,208	-	-	41,513	72,020	-	-	90,114	مساهمات
25,717	3	1	-	8	8,399	69	1,164	16,073	موجودات أخرى
2,089,806	132,650	9,352	-	51,440	156,995	64,096	317,919	1,357,354	إجمالي الموجودات المالية
(2,029)	-	-	-	-	-	-	-	(2,029)	أدوات مالية مشتقة
(1,184,544)	(11,543)	(9,335)	-	(9,876)	(67,708)	(43,072)	(322,789)	(720,221)	ودائع
(14,668)	(767)	(10)	-	(6)	(6,340)	(52)	(2,360)	(5,133)	مطلوبات أخرى
(1,201,241)	(12,310)	(9,345)	-	(9,882)	(74,048)	(43,124)	(325,149)	(727,383)	إجمالي المطلوبات المالية
888,565	120,340	7	-	41,558	82,947	20,972	(7,230)	629,971	صافي فجوة قائمة المركز المالي
23,000	-	-	-	-	-	-	-	23,000	تعهدات ائتمانية
									31 ديسمبر 2010
2,199,297	170,840	-	166,193	50,724	152,657	240,260	207,815	1,210,808	إجمالي الموجودات المالية
(1,295,278)	(31,895)	-	-	(21,187)	(78,444)	(1,047)	(211,814)	(950,891)	إجمالي المطلوبات المالية
904,019	138,945	-	166,193	29,537	74,213	239,213	(3,999)	259,917	صافي فجوة قائمة المركز المالي
94,818	-	-	-	-	17,717	2,573	42,234	32,294	تعهدات ائتمانية

يعتبر الدولار الأمريكي العملة الوظيفية للشركة، وبالتالي لا تتعرض الشركة لمخاطر العملات الأجنبية بالدولار الأمريكي. تم عرض الأرصدة للمعلومية فقط.

3- إدارة المخاطر المالية - تنمية

3-3 مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة عدم مقدرة الشركة على الوفاء بالتزامات السداد المتعلقة بمطلوباتها المالية عند استحقاقها واستبدال هذه المبالغ عند سحبها. وقد يترتب على ذلك عدم القدرة على سداد الودائع للمودعين أو الوفاء بالتزامات لمنح القروض.

1-3-3 إدارة مخاطر السيولة

إن عملية إدارة سيولة الشركة يقوم بها ويراقبها فريق مختص من إدارة الخزينة في الشركة وتشمل:

- مراقبة التمويل يومياً وإدارته من خلال مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من الوفاء بالمتطلبات. يتضمن ذلك سد النقص في الأرصدة عند الاستحقاق أو عند الإقراض من العملاء. تحافظ الشركة على حضور نشط في الأسواق المالية العالمية تمكنها من تحقيق ذلك.
- الحفاظ على محفظة من الموجودات القابلة للتداول الفوري والتي يمكن تسيلها بسهولة كحماية مقابل أي اضطراب غير متوقع للتدفقات النقدية.
- مراقبة نسب السيولة في قائمة المركز المالي حسب الأنظمة واللوائح الداخلية أو متطلبات الجهات النظامية.
- إدارة التركيب واستحقاقات الديون.

تتضمن تقارير المتابعة قياس التدفقات النقدية المتوقعة لليوم، الأسبوع، والشهر التالي، على التوالي، لكونها أهم الفترات لإدارة السيولة. إن نقطة البداية لهذه التوقعات هي تحليل الاستحقاق التعاقدية للمطلوبات المالية والتاريخ المتوقع لتحصيل الموجودات المالية. كما تراقب إدارة الخزينة الموجودات متوسطة الأجل التي لم يتم مطابقتها، ومستوى ونوع تعهدات الإقراض غير المسحوبة، استخدامات تسهيلات السحب على المكشوف وأثر الالتزامات المحتملة مثل خطابات الاعتماد وخطابات الضمان.

2-3-3 التدفقات النقدية غير المشتقة

يوضح الجدول التالي التدفقات النقدية المطلوبة من الشركة بالنسبة إلى المطلوبات المالية غير المشتقة بموجب الاستحقاقات التعاقدية المتبقية بتاريخ إعداد القوائم المالية. تمثل المبالغ الموضحة في الجدول التدفقات النقدية غير المخصومة التعاقدية، حيث أن الشركة تدير مخاطر السيولة الملازمة على أساس التدفقات النقدية الواردة غير المخصومة المتوقعة. وبالتالي لم ينتج عنها أية تحاليل مختلفة هامة.

الإجمالي	أكثر من 12 شهر	12-3 شهراً	3-1 أشهر	كما في 31 ديسمبر 2011
				المطلوبات
1,184,544	68,300	343,329	772,815	ودائع
11,789	332	8,435	3,022	مطلوبات أخرى
1,196,333	68,632	351,864	775,837	إجمالي المطلوبات (تواريخ الاستحقاق التعاقدية)

3 - إدارة المخاطر المالية - تنمة

3-3 مخاطر السيولة - تنمة

الإجمالي	أكثر من 12 شهر	12-3 شهراً	3-1 أشهر	كما في 31 ديسمبر 2010
المطلوبات				
1,269,487	-	457,342	812,145	ودائع
10,702	-	8,212	2,490	مطلوبات أخرى
1,280,189	-	465,554	814,635	إجمالي المطلوبات (تواريخ الاستحقاق التعاقدية)

تشتمل الموجودات المتاحة لدى الشركة للوفاء بكافة مطلوباتها، وتغطية التزامات منح القروض على النقدية، والودائع لدى البنوك، المبالغ تحت التحصيل، القروض والسلف للبنوك، القروض والسلف للعملاء. كما أن الشركة قادرة على مواجهة أي متطلبات نقدية غير متوقعة من خلال تسييل محفظة الأوراق المالية، أو توفير مصادر تمويل إضافية.

3-3-3 التدفقات النقدية المشتقة

يوضح الجدول أدناه تواريخ الاستحقاقات للتدفقات النقدية المتعاقد عليها للمشتقات:

الإجمالي	5-1 سنة	12-3 شهراً	3-1 أشهر	لغاية شهر واحد	كما في 31 ديسمبر 2011
مشتقات مقتناه لغرض المتاجرة:					
مقايضات عملات أجنبية:					
77,226	-	20,000	-	57,226	تدفقات نقدية صادرة
77,219	-	19,968	-	57,251	تدفقات نقدية واردة
مقايضات أسعار الفوائد:					
3,087	1,500	1,462	125	-	تدفقات نقدية صادرة
1,066	599	350	75	42	تدفقات نقدية واردة
80,313	1,500	21,462	125	57,226	إجمالي التدفقات النقدية الصادرة
78,285	599	20,318	75	57,293	إجمالي التدفقات النقدية الواردة

3 - إدارة المخاطر المالية - تنمية

3-3 مخاطر السيولة - تنمية

الإجمالي	5-1 سنة	12-3 شهراً	3-1 أشهر	لغاية شهر واحد	كما في 31 ديسمبر 2010
مشتقات مقنتاه لغرض المتاجرة:					
مقايضات عملات أجنبية:					
475,384	-	41,766	211,463	222,155	تدفقات نقدية صادرة
475,163	-	41,717	211,372	222,074	تدفقات نقدية واردة
مقايضات أسعار الفوائد:					
4,267	2,337	1,930	-	-	تدفقات نقدية صادرة
1,531	966	424	103	38	تدفقات نقدية واردة
479,651	2,337	43,696	211,463	222,155	إجمالي التدفقات النقدية الصادرة
476,694	966	42,141	211,475	222,112	إجمالي التدفقات النقدية الواردة

4-3-3 تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

تتمثل المبالغ الموضحة في الجدول أدناه تحليل الموجودات والمطلوبات المالية وفقاً لتوقعات استردادها أو تسويتها.

المجموع	استحقاق غير ثابت	أكثر من 12 شهر	أقل من 12 شهر	31 ديسمبر 2011
الموجودات				
640,304	-	-	640,304	نقدية وودائع لدى البنوك
إستثمارات:				
479,966	11,589	360,389	107,988	أوراق مالية
299,855	299,855	-	-	مساهمات
643,964	-	176,167	467,797	قروض وسلف
14,385	14,385	-	-	ممتلكات ومعدات
5,439	5,439	-	-	استثمارات عقارية
26,724	-	-	26,724	موجودات أخرى
2,110,637	331,268	536,556	1,242,813	مجموع الموجودات
المطلوبات				
1,184,544	-	68,300	1,116,244	ودائع
2,029	-	413	1,616	أدوات مالية مشتقة
28,744	17,528	3,358	7,858	مطلوبات أخرى
1,215,317	17,528	72,071	1,125,718	مجموع المطلوبات
895,320	313,740	464,485	117,095	الصافي

3 - إدارة المخاطر المالية - تنمة

3-3-4 تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات - تنمة

المجموع	استحقاق غير ثابت	أكثر من 12 شهر	أقل من 12 شهر	31 ديسمبر 2010
الموجودات				
923,592	-	-	923,592	نقدية وودائع لدى البنوك
إستثمارات:				
387,873	10,011	270,295	107,567	أوراق مالية
314,669	314,669	-	-	مساهمات
551,365	-	175,577	375,788	قروض وسلف
14,232	14,232	-	-	ممتلكات ومعدات
5,544	5,544	-	-	استثمارات عقارية
22,672	-	-	22,672	موجودات أخرى
<u>2,219,947</u>	<u>344,456</u>	<u>445,872</u>	<u>1,429,619</u>	مجموع الموجودات
المطلوبات				
1,269,487	-	-	1,269,487	ودائع
4,591	-	3,138	1,453	أدوات مالية مشتقة
26,301	15,141	3,592	7,568	مطلوبات أخرى
<u>1,300,379</u>	<u>15,141</u>	<u>6,730</u>	<u>1,278,508</u>	مجموع المطلوبات
919,568	329,315	439,142	151,111	الصافي

3-4-4 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

أ - الأدوات المالية المقيّمة بالقيمة العادلة

بما يتعلق بالأدوات المالية المتداولة في سوق نشط، فإن تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية يكون باستخدام أسعار السوق المتداولة وأسعار العرض للمتعاملين بالسوق. ويتضمن ذلك أسهم الشركات المتداولة وسندات الدين المتداولة في أسواق المال الرئيسية (مثل سوق لندن المالي وسوق نيويورك المالي) وأسعار الوسطاء مثل "بلومبرغ" و"رويترز".

تعتبر الأدوات المالية متداولة في سوق مالي نشط إذا كانت الأسعار متوفرة بشكل منتظم وسهولة من عمليات التبادل أو المتعاملين بالسوق أو الوسطاء أو المجموعة الصناعية أو خدمات التسعير، الوكالات النظامية، وهذه الأسعار تمثل عمليات السوق الفعلية والمتكررة بشكل منتظم وفق شروط التعامل مع الأطراف الأخرى. وفي حالة عدم الوفاء بالشروط المذكورة، أعلاه فإن السوق يعتبر سوق مالي غير نشط. إن الإشارات الدالة على أن السوق غير نشط عندما يكون هناك فرق كبير بين سعر العرض والطلب أو زيادة جوهرية في الفرق بين سعر العرض والطلب أو هناك عدد قليل من العمليات التي تمت مؤخراً.

3 - إدارة المخاطر المالية - تنمية

3-4 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية - تنمية

أ - الأدوات المالية المقيّمة بالقيمة العادلة - تنمية

فيما يتعلق بجميع الأدوات المالية الأخرى، تحدّد القيمة العادلة باستخدام طرق التقييم. وباستخدام طرق التقييم هذه، فإن القيمة العادلة تقدر من خلال بيانات قابلة للملاحظة فيما يتعلق بأدوات مالية مماثلة، باستخدام طرق لتقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة أو أي طرق تقييم أخرى.

إن القيمة العادلة للمشتقات المالية التي تمت خارج الأسواق النظامية، تحدّد باستخدام طرق التقييم المعترف بها بشكل عام في الأسواق المالية مثل طرق تحديد القيمة الحالية. إن القيمة العادلة لعقود الصرف الأجنبي الأجلة تعتمد بشكل عام على استخدام أسعار الصرف الحالية لعقود التمويل الأجلة.

ب- التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

إن المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية (رقم 7) حدّد التسلسل الهرمي لطرق التقييم بناءً على ما إذا كانت المدخلات المستخدمة في طرق التقييم قابلة للملاحظة أم لا. إن المدخلات القابلة للملاحظة تعكس بيانات السوق التي تم الحصول عليها من مصادر مستقلة. إن المدخلات غير القابلة للملاحظة تعكس افتراضات الشركة في السوق الذي تعمل فيه. نتج عن هذين النوعين من المدخلات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الآتي:

<p>المستوى رقم 1: أسعار متداولة (دون تعديل) في الأسواق المالية النشطة للموجودات والمطلوبات المماثلة. يتضمن هذا المستوى أسهم الشركات المتداولة وسندات الديون في أسواق المال.</p>	
<p>المستوى رقم 2: مدخلات عدا ذات الأسعار المتداولة والمتضمنة في المستوى 1 والقابلة للملاحظة بالنسبة للموجودات والمطلوبات، سواء كانت بشكل مباشر (كالأسعار) أو بشكل غير مباشر (مشتقة من الأسعار). إن هذا المستوى يتضمن غالبية عقود المشتقات المالية التي تتم خارج الأسواق النظامية، القروض وسندات الديون المركبة المصدرة. إن مصادر مؤشرات المدخلات مثل منحنى الربحية ("ليبور") أو مخاطر الائتمان لأطراف مماثلة هي "بلومبرغ" و "رويترز".</p>	
<p>المستوى رقم 3: مدخلات لموجودات ومطلوبات لا تعتمد على معلومات قابلة للملاحظة في السوق (مدخلات غير قابلة للملاحظة). يتضمن هذا المستوى استثمارات في أسهم شركات وسندات ديون ذات عناصر جوهرية غير قابلة للملاحظة. إن هذا المستوى يتطلب استخدام بيانات مالية قابلة للملاحظة، عند توفرها. إن الشركة تأخذ بعين الاعتبار أسعار السوق المناسبة والقابلة للملاحظة في تقييمها، عندما يكون ذلك ممكناً.</p>	

3 - إدارة المخاطر المالية - تنمة

3-4 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية - تنمة

الموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة

31 ديسمبر 2011	مستوى 1	مستوى 2	مستوى 3	المجموع
موجودات مالية مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل:				
- سندات ديون	8,602	-	-	8,602
- أسهم شركات	2,678	-	-	2,678
موجودات مالية متاحة للبيع:				
- أسهم شركات	8,803	-	-	8,803
- سندات ديون	274,603	21,017	-	295,620
- صناديق استثمارية	-	23,894	-	23,894
- مساهمات	114,221	-	185,634	299,855
مجموع الموجودات	408,907	44,911	185,634	639,452
مطلوبات مالية مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل:				
- أدوات مالية مشتقة	-	2,029	-	2,029
مجموع المطلوبات	-	2,029	-	2,029

31 ديسمبر 2010	مستوى 1	مستوى 2	مستوى 3	المجموع
موجودات مالية مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل:				
- سندات ديون	9,138	-	-	9,138
- أسهم شركات	2,051	-	-	2,051
موجودات مالية متاحة للبيع:				
- أسهم شركات	7,960	-	-	7,960
- سندات ديون	234,649	58,273	-	292,922
- صناديق استثمارية	-	25,409	-	25,409
- مساهمات	131,754	-	182,915	314,669
مجموع الموجودات	385,552	83,682	182,915	652,149
مطلوبات مالية مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل:				
- أدوات مالية مشتقة	-	4,591	-	4,591
مجموع المطلوبات	-	4,591	-	4,591

3- إدارة المخاطر المالية - تنمة

3-4 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية - تنمة

تسوية للمستوى الثالث للأدوات المالية بالقيمة العادلة

لدى الشركة بعض المساهمات غير المسوقة يتم تصنيفها ضمن المستوى الثالث للأدوات المالية ويلخص الجدول أدناه تسوية بين الرصيد الإفتتاحي والرصيد الختامي متضمناً الحركة التي تمت خلال السنة:

المجموع	
185,383	1 يناير 2010
(8,181)	مبيعات
6,434	مشتريات
(1,000)	استثمار مسترد
279	إجمالي الربح (الخسارة) المدرج في الدخل الشامل الآخر
182,915	31 ديسمبر 2010
127	مشتريات
2,592	صافي الربح (الخسارة) المدرج في الدخل الشامل الآخر
185,634	31 ديسمبر 2011

ج- الأدوات المالية غير المقيمة بالقيمة العادلة

إن القيمة السوقية في 31 ديسمبر 2011 للأدوات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، والتي ظهرت بالتكلفة المطفأه بقيمة 140,262 ألف دولار أمريكي (2010: 50,286 ألف دولار أمريكي) تم تقييمها لتكون 136,431 ألف دولار أمريكي (2010: 47,978 ألف دولار أمريكي).

إن القيم العادلة المقدرة للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى للشركة لا تختلف كثيراً عن قيمتها الدفترية.

3-5 إدارة رأس المال:

تهدف الشركة من إدارة رأس المال، والذي يتعدى مفهوم "الملكية"، إلى:

- ضمان مقدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية والمحافظة على توفير عوائد للمساهمين ومنافع للأطراف الأخرى.
- الاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية لدعم تطوير أعمال الشركة.

٤ - التقديرات المحاسبية والأحكام الهامة في تطبيق السياسات المحاسبية

تقوم الشركة بعمل تقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المفصح عنها للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية المقبلة. يتم تقييم التقديرات والأحكام بشكل مستمر بناءً على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى تشتمل على توقعات بالأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف السائدة.

خسائر الانخفاض في القروض والسلف وسندات الديون

تقوم الشركة، على أساس نصف سنوي، على الأقل، بمراجعة محافظ القروض للتأكد من وجود انخفاض في قيمتها. ولتحديد فيما إذا كانت هناك خسارة انخفاض يجب إدراجها في قائمة الدخل، تقوم الشركة بإجراء التقديرات والأحكام للتأكد من وجود أية معلومات تفيد بوجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية. وقد تشمل هذه الأدلة معلومات يمكن ملاحظتها تشير إلى حدوث تغيير سلبي في امكانية السداد من قبل الجهة المقترضة. تستخدم الإدارة التقديرات على أساس الخبرة التاريخية لخسائر الموجودات التي لها خصائص مخاطر ائتمانية وأدلة موضوعية على الانخفاض. إن المنهجية والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من المبلغ والتوقيت للتدفقات النقدية المستقبلية يتم مراجعتها بشكل منتظم لتقليل الفروقات بين الخسائر المقدرة والخسائر الفعلية.

الانخفاض في استثمارات الأسهم المتاحة للبيع

تقوم الشركة بتحديد فيما إذا كان هناك انخفاض في استثمارات الأسهم المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض جوهري أو مستمر في القيمة العادلة يقل عن تكلفتها. إن تحديد هذا الانخفاض فيما إذا كان جوهري أو مستمر يتطلب بعض الأحكام. ولعمل هذه الأحكام، تقوم الشركة بتقييم من ضمن عوامل أخرى، فيما إذا كان هناك تدهور في الوضع الائتماني للشركة المستثمر بها، أداء القطاع أو الصناعة، تغيرات في التكنولوجيا والتدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية.

مبدأ الاستمرارية

لقد قامت الإدارة بتقويم مقدرة الشركة على الإستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الإستمرارية، وأنها على قناعة بأنه يوجد لدى الشركة الموارد الكافية للإستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. كما أنه لا علم لدى الإدارة بأية أمور هامة يمكن أن تثير شكوكاً هامة حول مقدرة الشركة على الإستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الإستمرارية. عليه، تم الإستمرار في إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ الإستمرارية.

تصنيف الإستثمارات

عند شراء الإستثمارات، تقرر الإدارة فيما إذا كان من الواجب تصنيف الإستثمارات كإستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل، أو مقتناه حتى تاريخ الإستحقاق، أو متاحة للبيع. تقوم الشركة بتصنيف الإستثمارات بالقيمة العادلة المدرجة في قائمة الدخل في حالة شرائها لتحقيق أرباح على المدى القصير. يتوقف تصنيف الإستثمارات المدرجة قيمتها في قائمة الدخل على الطريقة التي تقوم بها الإدارة في مراقبة أداء هذه الإستثمارات. الإستثمارات المقتناه حتى تاريخ الاستحقاق تصنف على هذا النحو عندما يوجد لدى الشركة النية الإيجابية والمقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق. تصنف كافة الإستثمارات الأخرى كإستثمارات متاحة للبيع.

5 - النقد والودائع لدى البنوك

تتكون النقدية والودائع لدى البنوك كما في 31 ديسمبر من الآتي:

2010	2011	
4,248	23,712	نقد في الصندوق ولدى البنوك
919,344	616,592	ودائع لأجل تستحق خلال تسعين يوماً من تاريخ الشراء
923,592	640,304	المجموع

6 - استثمارات الأوراق المالية

تتكون استثمارات الأوراق المالية كما في 31 ديسمبر من الآتي:

2010	2011	
أ - موجودات مالية مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل		
2,051	2,678	أسهم شركات
9,138	8,602	سندات ديون
11,189	11,280	المجموع
ب- استثمارات متاحة للبيع		
7,960	8,803	أسهم شركات
292,922	295,620	سندات ديون
25,409	23,894	صناديق استثمارية
326,291	328,317	المجموع
ج- استثمارات مقنتاه حتى تاريخ الاستحقاق		
50,393	140,369	سندات ديون
50,393	140,369	المجموع
387,873	479,966	مجموع الاستثمارات

6 - استثمارات الأوراق المالية - تنمة

تتلخص الحركة في استثمارات الأوراق المالية في الآتي:

المجموع		مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق	متاحة للبيع	مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل	
2010	2011				
429,388	387,873	50,393	326,291	11,189	كما في 1 يناير
(9,670)	(2,457)	-	(2,416)	(41)	فروقات تحويل عملات أجنبية
79,219	240,549	91,668	147,948	933	إضافات
(121,687)	(142,278)	(2,485)	(139,793)	-	استبعادات (بيع واستحقاق وانتهاء آجال)
10,239	(4,514)	-	(3,713)	(801)	التغير في القيمة العادلة
384	793	793	-	-	إطفاء الخصم
387,873	479,966	140,369	328,317	11,280	كما في 31 ديسمبر

تشتمل الاستثمارات أعلاه على أوراق مالية مرهونة تتعلق باتفاقية إعادة شراء مع بنوك أخرى بقيمة دفترية قدرها 182.6 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2011 (2010: 107.5 مليون دولار أمريكي).

7 - الاستثمار في المساهمات

تتكون الاستثمارات في المساهمات كما في 31 ديسمبر من الآتي:

المجموع		
2010	2011	
131,754	114,221	مدرجة
182,915	185,634	غير مدرجة
314,669	299,855	المجموع

7 - الاستثمار في المساهمات - تنمة

2011					
الدولة	اسم المشروع أو الشركة	المساهمات المدرجة في أسواق المال	القيمة الأصلية للمساهمة	القيمة العادلة للمساهمة	نسبة الملكية %
المملكة المغربية	شركة سليلوز المغرب		17,568	6,359	27.3
	شركة رياض السوالم		1,977	1,977	33.0
	شركة تاجير المغرب	مدرجة	4,764	8,207	5.7
			24,309	16,543	
المملكة العربية السعودية	الشركة السعودية للخدمات الفندقية		5,855	5,855	20.0
	شركة مصنع المحاليل الطبية المحدودة		5,124	5,124	19.0
	شركة الأحساء للخدمات الطبية		5,000	3,461	12.5
	الشركة السعودية العالمية للبتر وكيمائيات	مدرجة	17,995	36,932	1.9
	شركة الشرق الأوسط للاستثمارات المالية		16,000	14,517	15.0
	الشركة الوطنية للإنتاج الثلاثي للطاقة		9,043	6,131	10.0
			59,017	72,020	
الجمهورية العربية السورية	الشركة السورية العربية للفنادق والسياحة		2,272	2,079	20.5
	شركة سكر كنانة		62,395	30,320	7.0
جمهورية السودان	مجموعة سوداتل للإتصالات (سوداتل)	مدرجة	20,733	15,027	2.2
	بنك الاستثمار المالي	مدرجة	4,441	7,617	20.8
	شركة أسمنت بربر		14,757	14,757	16.4
	الشركة العربية للأجارة المحدودة		9,000	9,000	30.0
			111,326	76,721	
الجمهورية التونسية	الشركة التونسية للبنك	مدرجة	1,918	727	0.4
	الشركة العربية للصناعات الصيدلانية		994	994	4.0
	الشركة العربية الدولية للإيجار المالي		1,881	1,881	20.0
			4,793	3,602	

7 - الاستثمار في المساهمات - تنمة

2011					
الدولة	اسم المشروع أو الشركة	المساهمات المدرجة في أسواق المال	القيمة الأصلية للمساهمة	القيمة العادلة للمساهمة	نسبة الملكية %
جمهورية مصر العربية	شركة أليانز للتأمين - مصر		853	853	10.0
	الشركة العربية الدولية للفنادق والسياحة		12,700	12,700	13.6
	الشركة العربية للصلب المخصوص		5,081	-	5.5
	الشركة المصرية للبروبلين والبولي بروبيلين		27,630	27,630	10.0
	الشركة الدولية للتأجير التمويلي-انكوليس		7,901	6,571	10.0
			54,165	47,754	
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	المؤسسة العربية المصرفية - الجزائر		3,171	3,171	4.2
	الشركة العربية للإيجار المالي		10,693	10,693	25.0
			13,864	13,864	
المملكة الأردنية الهاشمية	بنك الاستثمار العربي الأردني	مدرجة	11,849	18,944	10.3
	شركة مصانع الورق والكرتون الأردنية	مدرجة	2,862	1,552	26.7
	الشركة العربية الدولية للفنادق	مدرجة	7,787	7,170	8.4
			22,498	27,666	
جمهورية العراق	الشركة العربية لكيمياويات المنظفات		6,955	6,955	6.0
	الشركة العربية لصناعات المضادات الحيوية ومستلزماتها		6,891	6,891	12.4
			13,846	13,846	
مملكة البحرين	المؤسسة العربية المصرفية	مدرجة	15,723	5,440	0.4
الجمهورية اللبنانية	شركة يونيسيراميك		1,765	-	10.0
سلطنة عمان	شركة تأجير للتمويل	مدرجة	7,901	12,605	18.8
شركات مشتركة	الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية - سورية		3,559	3,559	1.7
	الشركة العربية للتعددين - الأردن		2,156	2,156	1.1
	برنامج تمويل التجارة العربية - أبو ظبي		2,000	2,000	0.4
			7,715	7,715	
المجموع			339,194	299,855	

7 - الاستثمار في المساهمات - تنمة

2010					
الدولة	اسم المشروع أو الشركة	المساهمات المدرجة في أسواق المال	القيمة الأصلية للمساهمة	القيمة العادلة للمساهمة	نسبة الملكية %
المملكة المغربية	شركة سليلوز المغرب		17,568	8,527	27.3
	شركة رياض السوالم		1,977	1,855	33.0
	شركة تاجير المغرب	مدرجة	4,764	10,223	5.7
			24,309	20,605	
المملكة العربية السعودية	الشركة السعودية للخدمات الفندقية		5,855	5,855	20.0
	شركة مصنع المحاليل الطبية المحدودة		5,124	5,124	19.0
	شركة الأحساء للخدمات الطبية		5,000	3,325	12.5
	الشركة السعودية العالمية للبتر وكيمائيات	مدرجة	17,995	47,379	1.9
	شركة الشرق الأوسط للاستثمارات المالية		16,000	14,361	15.0
	الشركة الوطنية للإنتاج الثلاثي للطاقة		9,043	9,043	10.0
			59,017	85,087	
الجمهورية العربية السورية	الشركة السورية العربية للفنادق والسياحة		2,272	1,946	20.5
	شركة سكر كنانة		62,395	30,116	7.0
جمهورية السودان	مجموعة سوداتل للإتصالات (سوداتل)	مدرجة	20,733	20,052	2.2
	بنك الاستثمار المالي	مدرجة	4,441	7,962	20.8
	شركة أسمنت بربر		14,757	14,757	16.4
	الشركة العربية للأجارة المحدودة		9,000	9,000	30.0
			111,326	81,887	
الجمهورية التونسية	الشركة التونسية للبنك	مدرجة	1,918	1,421	0.4
	الشركة العربية للصناعات الصيدلانية		867	867	3.9
	الشركة العربية الدولية للإيجار المالي		1,881	1,881	20.0
			4,666	4,169	

7 - الاستثمار في المساهمات - تنمة

2010					
الدولة	اسم المشروع أو الشركة	المساهمات المدرجة في أسواق المال	القيمة الأصلية للمساهمة	القيمة العادلة للمساهمة	نسبة الملكية %
جمهورية مصر العربية	شركة أليانز للتأمين - مصر		853	853	10.0
	الشركة العربية الدولية للفنادق والسياحة		12,700	12,700	13.6
	الشركة العربية للصلب المخصوص		5,081	-	5.5
	الشركة المصرية للبروبلين والبولي بروبيلين		27,630	27,630	10.0
	الشركة الدولية للتأجير التمويلي-انكوليس		7,901	6,535	10.0
			<u>54,165</u>	<u>47,718</u>	
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	المؤسسة العربية المصرفية - الجزائر		3,171	3,171	4.2
	الشركة العربية للإيجار المالي		10,694	10,694	25.0
			<u>13,865</u>	<u>13,865</u>	
المملكة الأردنية الهاشمية	بنك الاستثمار العربي الأردني	مدرجة	11,849	20,549	10.3
	شركة مصانع الورق والكرتون الأردنية	مدرجة	2,862	1,638	26.7
	الشركة العربية الدولية للفنادق	مدرجة	7,787	7,289	8.4
			<u>22,498</u>	<u>29,476</u>	
جمهورية العراق	الشركة العربية لكيماويات المنظفات		6,955	70	6.0
	الشركة العربية لصناعات المضادات الحيوية ومستلزماتها		6,891	6,891	12.4
			<u>13,846</u>	<u>6,961</u>	
مملكة البحرين	المؤسسة العربية المصرفية	مدرجة	15,723	6,605	0.4
الجمهورية اللبنانية	شركة يونيسيراميك		1,765	-	10.0
سلطنة عمان	شركة تأجير للتمويل	مدرجة	5,807	8,635	18.4
شركات مشتركة	الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية - سورية		3,559	3,559	1.7
	الشركة العربية للتعددين - الأردن		2,156	2,156	1.1
	برنامج تمويل التجارة العربية - أبو ظبي		2,000	2,000	0.4
			<u>7,715</u>	<u>7,715</u>	
المجموع			<u>336,974</u>	<u>314,669</u>	

7 - الاستثمار في المساهمات - تنمة

قامت الشركة اعتباراً من العام 2001 بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) المتعلق باثبات وقياس الأدوات المالية بأثر مستقبلي والذي يقضي بإعادة تقويم الاستثمارات المتاحة للبيع على أساس أقيامها العادلة وتسجيل أية أرباح أو خسائر غير محققة تنتج عن إعادة التقويم في حساب احتياطي القيمة العادلة في الدخل الشامل بدلاً من قائمة الدخل كما كان متبع سابقاً.

8 - القروض والسلف

تتكون القروض والسلف كما في 31 ديسمبر بما يلي:

2010	2011	
100,372	98,910	سحب على المكشوف
222,050	158,330	تسهيلات قصيرة الأجل
4,825	3,961	كمبيالات مخصصة
282,484	456,532	قروض وسلف
609,731	717,733	إجمالي القروض والسلف
(58,366)	(73,769)	مخصص انخفاض القروض والسلف
551,365	643,964	قروض وسلف، صافي
		حركة المخصص:
54,212	58,366	الرصيد كما في بداية السنة
21,464	16,889	مخصص السنة (إيضاح 21)
(2,677)	-	مشطوبات خلال السنة
(14,633)	(1,486)	مبالغ مستردة خلال السنة (إيضاح 21)
58,366	73,769	في 31 ديسمبر

9 - الموجودات الأخرى

تتلخص الموجودات الأخرى كما في 31 ديسمبر في الآتي:

2010	2011	
19,568	24,449	إيرادات مستحقة
3,104	2,275	مدينون آخرون
22,672	26,724	المجموع

10- الممتلكات والمعدات والاستثمارات العقارية

10-1 الممتلكات والمعدات:

تتلخص الممتلكات والمعدات في 31 ديسمبر في الآتي:

المجموع		الأثاث والمعدات	المباني ومعداتنا	تحسينات المباني المؤجرة	
2010	2011				
التكلفة:					
34,655	35,767	11,528	18,556	5,683	كما في 1 يناير
202	139	-	-	139	تعديلات
1,001	978	976	2	-	إضافات خلال السنة
(91)	(360)	(360)	-	-	استبعادات خلال السنة
35,767	36,524	12,144	18,558	5,822	كما في 31 ديسمبر
الاستهلاك المتراكم:					
(20,948)	(21,535)	(9,108)	(12,427)	-	كما في 1 يناير
(670)	(964)	(697)	(267)	-	المحمل للسنة
83	360	360	-	-	استبعادات
(21,535)	(22,139)	(9,445)	(12,694)	-	كما في 31 ديسمبر
صافي القيمة الدفترية:					
	14,385	2,699	5,864	5,822	كما في 31 ديسمبر 2011
14,232		2,420	6,129	5,683	كما في 31 ديسمبر 2010

10-2 الاستثمارات العقارية:

تتلخص الاستثمارات العقارية - صافي كما في 31 ديسمبر بما يلي:

2010	2011	
التكلفة		
30,361	30,416	كما في 1 يناير
55	30	إضافات خلال السنة
30,416	30,446	كما في 31 ديسمبر
الاستهلاك المتراكم:		
(24,724)	(24,872)	كما في 1 يناير
(148)	(135)	المحمل للسنة
(24,872)	(25,007)	كما في 31 ديسمبر
5,544	5,439	صافي القيمة الدفترية

تبلغ القيمة العادلة للاستثمارات العقارية 25 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2011 (2010: 26 مليون دولار أمريكي).

11- الودائع

تتلخص الودائع كما في 31 ديسمبر من الآتي:

2010	2011	
954,572	1,127,463	ودائع من بنوك
314,915	57,081	ودائع من غير البنوك
1,269,487	1,184,544	المجموع

تشتمل الودائع أعلاه على ودائع بموجب اتفاقيات إعادة شراء بلغت قيمتها الدفترية 159.2 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2011 (2010: 94.4 مليون دولار أمريكي).

12- الأدوات المالية المشتقة

خلال دورة أعمالها العادية، تقوم الشركة بأنواع متعددة من العمليات تتضمن استخدام الأدوات المالية المشتقة. يظهر الجدول أدناه القيمة العادلة الإيجابية (موجودات) والقيمة العادلة السالبة (مطلوبات) للأدوات المالية المشتقة مع المبالغ الإسمية. تعبر المبالغ الأسمية عن حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تعكس مخاطر السوق التي تتعرض لها الشركة كما أنها لا تعكس مخاطر الائتمان.

2011			
القيمة العادلة		مبلغ العقد/المبلغ الإسمي	
المطلوبات	الموجودات		
مشتقات مقنتاه لغرض المتاجرة			
مشتقات دائنة:			
1,021	-	23,000	مشتقات تبادلية غير مدفوعة دائنة
مشتقات أسعار العمولات:			
976	-	25,000	مشتقات تبادلية لنسب الفائدة
مشتقات تحويل عملات أجنبية:			
32	24	154,446	مقايضات العملات
2,029	24		

2010			
القيمة العادلة		مبلغ العقد/المبلغ الإسمي	
المطلوبات	الموجودات		
مشتقات مقنتاه لغرض المتاجرة			
مشتقات دائنة:			
2,422	-	53,000	مشتقات تبادلية غير مدفوعة دائنة
مشتقات أسعار العمولات:			
1,800	-	35,000	مشتقات تبادلية لنسب الفائدة
مشتقات تحويل عملات أجنبية:			
369	148	475,353	مقايضات العملات
4,591	148		

13- المطلوبات الأخرى

تتكون المطلوبات الأخرى كما في 31 ديسمبر من الآتي:

2010	2011	
5,073	5,405	دائنون ومصاريض مستحقة
2,572	5,849	إيرادات مؤجلة
14,449	14,076	مزايا موظفين (أنظر الإيضاح أدناه)
4,207	3,414	فوائد دائنة
26,301	28,744	المجموع

تتكون مزايا الموظفين كما في 31 ديسمبر من الآتي:

المجموع		مخصص الإجازات	مخصص مكافأة نهاية الخدمة	برامج ادخار الموظفين	
2010	2011				
13,999	14,449	1,422	11,135	1,892	في 1 يناير
2,459	2,096	633	1,369	94	المحمل للسنة
(2,167)	(2,608)	(643)	(941)	(1,024)	مدفوع خلال السنة
158	139	-	-	139	أخرى
14,449	14,076	1,412	11,563	1,101	في 31 ديسمبر

14- رأس المال

يتكون رأس المال، البالغ قيمته الاسمية مبلغ 1,000 دولار أمريكي لكل سهم، كما في 31 ديسمبر بما يلي:

2010		2011		
رأس المال	عدد الأسهم	رأس المال	عدد الأسهم	
800,000	800,000	800,000	800,000	مصرح به
700,000	700,000	700,000	700,000	مدفوع بالكامل

قرر مجلس الإدارة، خلال عام 2010، زيادة رأس المال المدفوع إلى 700 مليون دولار أمريكي وذلك برسمة 100 مليون دولار من الأرباح المبقاه، وصادقت الجمعية العمومية على ذلك خلال إجتماعها الذي عقد بتاريخ 19 يونيو 2010، وقد تم إتمام كافة الإجراءات النظامية المتعلقة بإثبات هذه الزيادة.

14- رأس المال - تنمة

إن ملكية المساهمين في رأس مال الشركة، كما في 31 ديسمبر هي كما يلي:

اسم الدولة	نسبة الملكية (%)	2011	2010
المملكة العربية السعودية	15.68	109,744	109,744
دولة الكويت	15.68	109,744	109,744
الإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي)	15.68	109,744	109,744
جمهورية العراق	10.48	73,387	73,387
دولة قطر	8.19	57,350	57,350
جمهورية مصر العربية	6.97	48,775	48,775
الجمهورية العربية السورية	6.97	48,775	48,775
دولة ليبيا	6.97	48,775	48,775
جمهورية السودان	2.68	18,744	18,744
مملكة البحرين	1.71	11,969	11,969
الجمهورية التونسية	1.71	11,969	11,969
المملكة المغربية	1.71	11,969	11,969
سلطنة عمان	1.71	11,969	11,969
الجمهورية اللبنانية	1.61	11,287	11,287
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1.61	11,287	11,287
المملكة الأردنية الهاشمية	0.32	2,256	2,256
الجمهورية اليمنية	0.32	2,256	2,256
المجموع	100.00	700,000	700,000

15- الاحتياطي النظامي

تحول الشركة سنوياً 10% من صافي الربح إلى الاحتياطي النظامي وفقاً للنظام الأساسي للشركة حتى يبلغ هذا الاحتياطي 100% من رأس المال المدفوع.

حركة الاحتياطي النظامي:

الرصيد كما في بداية السنة	2011	2010
الإضافات خلال السنة	2,622	5,290
الرصيد كما في نهاية السنة	83,594	80,972

16- الأرباح المقترحة توزيعها وتوزيعات الأرباح المدفوعة

أوصى مجلس الإدارة خلال جلسته بتاريخ 23 أبريل 2011 للجمعية العمومية توزيع أرباح نقدية على الدول المساهمة عن عام 2010 قدرها 35 مليون دولار أمريكي (بواقع 50 دولار أمريكي للسهم). وقد وافقت الجمعية العامة على ذلك خلال جلستها بتاريخ 25 يونيو 2011. لا يوجد أي أرباح مقترحة توزيعها للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011.

17- احتياطي القيمة العادلة

تلخص حركة احتياطي القيمة العادلة خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر بما يلي:

2010	2011	
		استثمارات في المساهمات:
88,712	77,196	الرصيد كما في بداية السنة
(11,516)	(12,034)	التغير في القيمة العادلة
77,196	65,162	الرصيد كما في نهاية السنة
		استثمارات في الأوراق المالية المتاحة للبيع:
(13,913)	(4,378)	الرصيد كما في بداية السنة
9,535	(2,925)	التغير في القيمة العادلة
(4,378)	(7,303)	الرصيد كما في نهاية السنة
72,818	57,859	إجمالي احتياطي القيمة العادلة

18- صافي الأتعاب والعمولات

2010	2011	
814	1,366	قروض
4,212	3,720	تمويل تجاري
1,468	1,240	معاملات إسلامية
(10)	(93)	أخرى
6,484	6,233	صافي الأتعاب والعمولات

19- صافي أرباح الإستثمارات في الأوراق المالية

2010	2011	
142	607	أسهم شركات
3,108	3,158	سندات ديون
519	418	صناديق استثمار
3,769	4,183	المجموع

20- المصاريف العمومية والإدارية

2010	2011	
15,790	14,390	رواتب وما في حكمها
1,659	2,149	أتعاب مالية ومهنية
780	747	مصاريف أعضاء مجلس الإدارة
2,598	2,873	أخرى
20,827	20,159	المجموع

21- مخصصات الإنخفاض في القيمة

2010	2011	
3,098	701	أوراق مالية
6,831	15,403	قروض وسلف، صافي
2,500	5,000	مساهمات
12,429	21,104	المجموع

22- التعهدات والالتزامات المحتملة

تشتمل الالتزامات لمنح الائتمان على التزامات لمنح الائتمان، وخطابات اعتماد و ضمان تم إعدادها لتلبية متطلبات عملاء الشركة.
تتلخص الفترات المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق المتعلقة بالتعهدات والالتزامات المحتملة لمنح الائتمان كما في 31 ديسمبر بما يلي.

الإجمالي	أكثر من 5 سنوات	1 - 5 سنوات	أقل من سنة	31 ديسمبر 2011
44,167	-	33,167	11,000	التزامات لمنح القروض
99,055	5,333	19,463	74,259	ضمانات، وقبولات وتسهيلات مالية أخرى
23,000	-	-	23,000	مقايضات تعثر الائتمان
166,222	5,333	52,630	108,259	الإجمالي

الإجمالي	أكثر من 5 سنوات	1 - 5 سنوات	أقل من سنة	31 ديسمبر 2010
5,250	-	-	5,250	التزامات لمنح القروض
89,568	6,667	19,977	62,924	ضمانات، وقبولات وتسهيلات مالية أخرى
53,000	-	23,000	30,000	مقايضات تعثر الائتمان
147,818	6,667	42,977	98,174	الإجمالي

22- التعهدات والالتزامات المحتملة - تتمة

أ - تم إظهار تواريخ الاستحقاق أعلاه على أساس تواريخ تجديد الأسعار أو الاستحقاق، أيهما يحدث أولاً.

ب - تمثل التعهدات لمنح ائتمان التعهدات التعاقدية لمنح قروض وسلف متجدده، وتشتمل التعهدات بشكل عام على تواريخ انتهاء محدد وبنود فسخ أخرى، وتتطلب عادة دفع أتعاب. وحيث أن التعهدات يمكن أن تنتهي بدون استخدامها، فإن إجمالي المبالغ التعاقدية لا يمثل بالضرورة الاحتياجات النقدية المستقبلية.

ج - تلزم خطابات الاعتماد والضمان الشركة على القيام بتسديد الالتزامات بالنيابة عن العملاء في حالة إخفاق العميل عن السداد وفقاً لبنود العقود. وقد يكون لخطابات الاعتماد مخاطر سوقية إذا صدرت أو تم تمديدتها على أساس معدل عمولة ثابتة.

23- خدمات إدارة الاستثمار

تدير الشركة صندوق استثماري بالنيابة عن الشركة العربية للكوابل البحرية. بلغت الأموال المدارة كما في 31 ديسمبر 2011 مبلغ 5.2 مليون دولار أمريكي (2010: 2.4 مليون دولار أمريكي). تم إدراج الأتعاب المكتسبه في قائمة الدخل. إن الموجودات المحتفظ بها بصفتها وصيه أو مؤتمنه عليها، لا تعتبر موجودات خاصة بالشركة وبالتالي لم يتم إدراجها في القوائم المالية المرفقة.

24- المعاملات مع الجهات ذات العلاقة وأرصدها

تتعامل الشركة خلال دورة أعمالها العادية مع جهات ذات علاقة.

1 - فيما يلي بياناً بالأرصدة الناتجة عن هذه المعاملات كما في 31 ديسمبر:

2010	2011	
		موظفو الإدارة التنفيذية:
323	215	قروض وسلف
2,848	3,473	مكافأة نهاية الخدمة

2 - فيما يلي تحليلاً بإجمالي التعويضات المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة التنفيذية خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر:

2010	2011	
780	747	مصارييف أعضاء مجلس الإدارة
558	505	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة
924	965	رواتب ومزايا موظفين قصيرة الأجل
282	342	مكافأة نهاية الخدمة

25- إعادة التصنيف

أعيد تصنيف بعض المبالغ في القوائم المالية لعام 2010 كي تتماشى مع عرض القوائم المالية كما في 31 ديسمبر 2011.

26- عدم الاستقرار السياسي

خلال عام 2011، شهدت بعض الدول العربية والتي يوجد للشركة استثمارات فيها عدم استقرار سياسي، وتتوقع الإدارة استقرار الأوضاع السياسية في هذه البلدان في المستقبل القريب. ولقد استلمت الشركة المبالغ المستحقة عن الأدوات المالية قصيرة الأجل في تاريخ استحقاقها. وبناءً على المعلومات المتوفرة في تاريخ اعتماد هذه القوائم المالية، فإن الإدارة على ثقة من جدارة هذه الاستثمارات على المدى الطويل وإمكانية تحصيل قيمتها (بما فيها الاستثمار في المساهمات).

27- اعتماد القوائم المالية

اعتمدت القوائم المالية المرفقة من مجلس إدارة الشركة بتاريخ 01/جمادى الأولى/1433هـ (الموافق 24/مارس/2012).



عناوين الشركة

المركز الرئيسي

المملكة العربية السعودية

طريق الملك عبد العزيز
ص ب : 4009 . الرياض 11491
المملكة العربية السعودية
تلفون : 4760601 (9661) (عدة خطوط)
فاكس : 4760514 (9661)
الموقع على الإنترنت: www.taic.com
البريد الإلكتروني: taic@taic.com

فرع البحرين (بنك جملة):

مبنى الشركة العربية للاستثمار

ضاحية السيف - ص ب 5559 - المنامة - مملكة البحرين
تلفون : 17588888 (973) - (عام)، 17588999 (973) (غرفة التداول)
فاكس : 17588885 (973) (عام)، 17588988 (973) (غرفة التداول)
سويقت: TAIQBHBM
البريد الإلكتروني: taic@taicobu.com

المكاتب الإقليمية

مكتب القاهرة:

21 شارع الجيزة - برج النيل الإداري - الدور 14
الجيزة 12311 - جمهورية مصر العربية
تلفون : 35729585 - 35728753 (202)
فاكس : 35727035 (202)
البريد الإلكتروني: taic@ie-eg.com

مكتب تونس:

إقامة البحيرة - عمارة E شقة E23
طريق المرسى - بحيرة تونس . 2045
تونس - الجمهورية التونسية
تلفون : 71 860778 . 71 860086 (216)
فاكس : 71 860012 (216)
البريد الإلكتروني: taic.tunisia@planet.tn

مكتب عمان:

الدوار الرابع - طريق السفارات
ص ب 950422 . عمان 11195
المملكة الأردنية الهاشمية
تلفون : 5930527 - 5933034 (9626)
فاكس : 5931529 (9626)
البريد الإلكتروني: taicarabam@taicarab.com



www.taic.com